

"اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية
المساهمة العامة الكويتية "

**The Impact of Using the Accounting Information Systems to Improve
the Quality of the Financial Statements in the Kuwaiti Public Traded
Industrial Companies.**

إعداد الطالب :

نايف جحيش النصافي

بإشراف الدكتور

هيثم ممدوح العبادي

رسالة ماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الاعمال

جامعة عمان العربية

2012

أ

التفويض

أنا نايف جحيش النصافي أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ

من رسالة الماجستير للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : نايف جحيش النصافي

التوقيع : 

التاريخ : ٢٠١٣ / ١١ / ٢٠

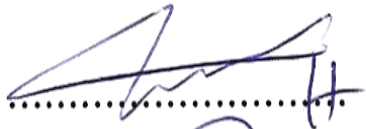
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية " .

وقد أجازت بتاريخ: ١٦/١٠/٢٠١٢

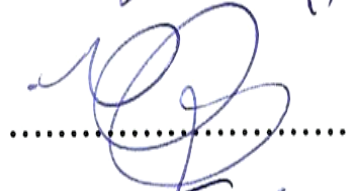
التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



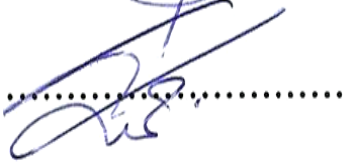
رئيساً

1- أ.د. نبيل بشير الحلبي



عضواً ومشرفاً

2- هيثم ممدوح العبادي



عضو مشارك

3- د. جمعة فلاح حميدات

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والشكر لله أولاً على ما أنعم به علي من نِعَمٍ كانت خير عون لي في إنجاز هذه الرسالة.....

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإتمام متطلبات إنهاء هذه الرسالة.....

وأخص بالشكر الدكتور هيثم العبادي المشرف على هذه الرسالة على دعمه المتواصل وتقديم العون العلمي والمعنوي لي في سبيل إنجاز هذا العمل....

كما أتقدم بالشكر لإعضاء هيئة التدريس في الجامعة العربية للدراسات العليا على ما أبدوه من تعاون سواء كان من توجيه أو تقديم النصح والمشورى.

الإهداء

إلى من برزاهما أوفق ولغيرهما بعد الله لا أسعى

إلى رمز العطاء روح والدي الحبيب رحمه الله

إلى رمز التضحية والدتي الغالية

إلى إخوتي وأخواني الأعزاء

إلى زوجتي الصبورة

إلى أولادي الأعزاء

قائمة المحتويات

د	الشكر والتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	قائمة المحتويات.....
ط	قائمة الأشكال.....
ي	قائمة الجداول.....
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
م	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....
1	الفصل الأول.....
2	1-1 المقدمة:.....
3	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها.....
4	3-1 أهمية الدراسة:.....
5	4-1 فرضيات الدراسة:.....
7	6-1 التعريفات الإجرائية:.....
9	7-1 حدود الدراسة ومحدداتها:.....
10	الفصل الثاني.....
11	1-2 الإطار النظري للدراسة.....
11	1-1-2 المقدمة.....
11	2-1-2 تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الحاسوبية.....
11	1-2-1-2 نظرة تاريخية عن تكنولوجيا المعلومات.....
12	2-2-1-2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات:.....
13	3-2-1-2 أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات.....
15	4-2-1-2 مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:.....

- 15 5-2-1-2 خطوات تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات:
- 17 3-1-2 تعريف وشروط النظام بشكل عام
- 17 4-1-2 أثر استخدام الحاسب على تخزين البيانات المحاسبية:
- 19 5-1-2 أنواع البرمجيات:
- 21 6-1-2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي:
- 22 1-6-1-2 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:
- 23 2-6-1-2 أهمية نظام المعلومات المحاسبي:
- 24 3-6-1-2 خصائص نظام المعلومات المحاسبي:
- 24 4-6-1-2 وظائف نظم المعلومات المحاسبية:
- 27 6-6-1-2 مكونات نظام المعلومات المحاسبي
- 28 7-6-1-2 مراحل المعالجة الآلية للبيانات:
- 31 7-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:
- 32 8-1-2 جودة القوائم المالية:
- 33 1-8-1-2 ماهية القوائم المالية:
- 33 2-8-1-2 أهداف القوائم المالية:
- 35 3-8-1-2 المسؤولية عن إعداد القوائم المالية:
- 36 4-8-1-2 مفهوم الجودة في التقارير المالية:
- 37 2-2 الدراسات السابقة
- 37 1-2-2 الدراسات باللغة العربية:
- 42 2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية:
- 47 3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
- 48 الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
- 49 1-3 منهجية الدراسة:
- 49 2-3 مجتمع وعينة الدراسة:

56	1-3-3 صدق وثبات أداة الدراسة
56	1-1-3-3 الصدق الظاهري
57	4-3 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية
59	الفصل الرابع
60	1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة
71	2-4 اختبار الفرضيات
78	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
79	1-5 مقدمة
79	2-5 النتائج
83	3-6 التوصيات
85	المراجع :
85	المراجع باللغة العربية :
91	المراجع باللغة الانجليزية :
93	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	أسم الشكل
8	إنموذج الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	أسم الجدول
64	جدول رقم (1) عينة الدراسة
65	جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
66	جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر
67	جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي
68	جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة
69	جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي
72	جدول رقم (7) نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا
76	الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ادخال البيانات المحاسبية
79	الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعالجة البيانات المحاسبية
81	الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي
83	الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخاصية الملاءمة
85	الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخاصية الموثوقية
88	جدول رقم (13) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية
89	جدول رقم (14) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.
90	جدول رقم (15) نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.
92	جدول رقم (16) نتائج تحليل التباين لاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحللو النظم

ملخص الدراسة باللغة العربية

"اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة

الكويتية"

إعداد الطالب : نايف جعش النصافي

بإشراف الدكتور : هيثم ممدوح العبادي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية، ولتحقيق هذه الغاية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أثر متغيراتها المستقلة (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، التقرير عن المعلومات المحاسبية) على المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، من خلال إستبانة تم تطويرها لهذه الغاية. اشتملت وحدة المعاينة (مكونه من المدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم في الشركات الصناعية الكويتية) على 150 فرداً تم توزيع الإستبانة عليهم ، والتي تم اختيارها من مجتمع مكون من 29 شركة صناعية في دولة الكويت. تم إسترداد 142 إستبانة ، استبعدت 7 منها ليصبح مجموع الاستبانات التي أضعنت للتحليل الاحصائي مساوياً 135 استبانة.

لقياس متغيرات الدراسة تم إخضاع البيانات التي تم الحصول عليها إلى حزمة الإختبارات التي يشتمل عليها برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، في حين تم إستخدام الإنحدار البسيط لإختبار فروض الدراسة ، حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها

1- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

2- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

3- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتقرير عن المعلومات المحاسبية وجودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

تمت صياغة عدد من التوصيات أهمها :

1- ضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية في الأنشطة التشغيلية والتكاليفية بالإضافة إلى استخدامها لغايات تنفيذ العمل المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، نظراً لقدرتها على معالجة وحفظ كم هائل من المعلومات، التي يمكن الاعتماد عليها لبناء قرارات يمثل مضمونها لتحقيق أهداف الشركة ككل.

2- العمل على تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية الكويتية ، بحيث يتم تعريفهم بجميع إمكانيات النظام لزيادة المنفعة المتوخاه منه ، وخاصة إن استخدامه يشير إلى التضحية بموارد اقتصادية كالنقد والموارد البشرية التي كانت موجوده في ظل إستخدام الأنظمة اليدوية. مما يعني ضرورة زيادة الاهتمام بألية تطوير وتنفيذ هذه النظم.

3- ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، لتعديل عمل النظام إستناداً إليها لضمان توصيل معلومات تمتاز بواقعيتها وملاءمتها إلى صناع القرارات في الشركات الصناعية الكويتية. حيث يمكن عقد دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الإطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال المهنة.

Abstract

The Impact of Using the Accounting Information Systems to Improve the Quality of the Financial Statements in the Kuwaiti Public Traded Industrial Companies.

Prepared By : Naef Al Nasafi

Supervised By : Dr. Haitham Al-Abbadi

This study aimed to explore the Impact of using the Accounting Information Systems to improve the quality of the financial statements in the Industrial Companies of Kuwait. To realize the researched goals , A questionnaire was developed to measure the impact of the independent variables (Inputs,& processing, & outputs) on the dependent one (Financial Statement Quality) by adopting the descriptive and analytical approach to set out the relevant results and recommendations. The questionnaire was distributed to 150 individuals, whom they represented the sampling unit (Internal Auditors, Financial Controllers, System Analyst) of 10 industrial companies that was randomized from a population of 29 Companies in the state of Kuwait . 142 questionnaires were returned , 7 were disregarded , 135 were subjected to the statistical analysis.

To measure the study variables , The collected data were booked at the SPSS program, where the necessarily tests were employed.

The frequencies and the percentage rates were used to test the sample specifications, the simple regression was used to test the validity of the proposed hypothesis. A set of results were found among of which are:

- 1) There is a significant statistical correlation between the inputs of the financial data and the quality of the financial statements.
- 2) There is a significant statistical correlation between processing the financial data and the quality of the financial statements.
- 3) There is a significant statistical correlation between the outputs of the financial data and the quality of the financial statements.

Several Recommendations were introduced

1- The necessity to expand the usage of the Accounting information systems to include the operational and cost functions in the Kuwaiti Industrial Companies, due to its ability to process and save enormous reliable and relevant data, that forms the foundation of constructing a feasible decisions .

2- To enrich the users knowledge which what so called the Accounting Information systems in the Kuwaiti Industrial Companies. Such goal can be approached by introducing the system features to the users to increase the foreseeable advantages .

3- The necessity of tracing the various and continuous developments arising from the business environment to adjust the system accordingly, to ensure delivering a real and suitable information to the decision makers in the Kuwaiti Industrial Companies. Therefore a continuous training and professional seminars are required to be aligned with the newly arising issues within the field .

الفصل الأول

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 نموذج الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

1-1 المقدمة:

تتجه منظمات الأعمال في دولة الكويت إلى توظيف كل السبل والوسائل المتاحة لمواجهة التقلبات التي تفرزها البيئة التي تتعايش معها ، وذلك رغبة منها في مواكبة التطورات المختلفة التي تحافظ على استمراريتها. و في ظل اتساع وتيرة التطور الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة ، والمقرون برغبة اقتصاديات دول العالم الثالث في تدويل أعمالها ، تتجه منظمات الاعمال بشكل عام في دولة الكويت إلى تذليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق الكفاءة والفاعلية أمام مستخدمي القوائم المالية ، وخاصة بعد أزمة سوق المناخ الكويتي لأوراق المالية عام 1982 . اذ سُنت القوانين والتشريعات التي تؤكد على ضرورة إثراء القوائم المالية المنشورة من خلال ما يتم الإفصاح عنه من معلومات تساعد مستخدم القوائم المالية في تقييم استثماراته بطريقة تضمن له تقليل المخاطر المحتملة إلى الحد الأدنى الممكن.

ولعل من أهم الوسائل التي تقوم الشركات الصناعية الكويتية باستخدامها بغية مواكبة الإفرازات المتقلبة للمحيط الخارجي والداخلي ما يعرف بأنظمة المعلومات المحاسبية ، التي أصبحت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الكلي لمنظمة الاعمال، لا سيما تلك الصناعية منها نظراً لتشعب وتعقد الأعمال . اذ تهدف الى توفير قاعدة بيانات تستطيع الإدارات المختلفة أن تستقي منها المعلومات اللازمة لبناء القرارات الآنية والمستقبلية التي تمثل مجملها إلى الهدف الكلي لمنظمة الأعمال .

وعليه فإن نظام المعلومات المحاسبي يشكل مجموعة من المبادئ والأساليب ، التي يتم بموجبها تجميع البيانات الداخلية والخارجية عن المعاملات الاقتصادية من قبل مستخدم النظام . وذلك من واقع المستندات والبيانات التقديرية ، لئتم معالجتها بعد أن يتم قيدها في النظام المحاسبي وفقاً لقواعد وأصول محدد . بهدف استرجاعها عند الحاجة إليها على شكل معلومات مالية ، تصورها التقارير المالية الخارجية المنشوره ، والتي يحتكم إنتاجها الى المعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها. في حين يمثل إنتاج التقارير المالية الداخلية الى متطلبات إدارات الشركات الصناعية.

وبناءً على ما تقدم ، فإن توافر الحد الأدنى من الاطلاع والمعرفة بكيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبي ، وذلك لضمان إدخال بيانات سليمة يحتكم مدخلها إلى المعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها . كما أن وجود فريق تدقيق على دراية ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبية ، من شأنه أن يلعب دوراً لا يستهان به خاصة في مجال إكتشاف وتعديل المعلومات التي لا يمثل إدخالها إلى القواعد الرقابية ، والأصول المعمول بها لضمان التقرير عن معلومات مالية، يمثل مضمونها للواقع الفعلي للمهام والأنشطة التي يتم إنجازها في الشركات الصناعية الكويتية، وفي نفس الوقت تعتبر معلومة ملائمة لمستخدميها من حيث مقدرتهم في الاعتماد عليها لبناء قرارات عقلانية كل حسب مجاله. وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لمعرفة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية . وذلك من خلال دراسة مكونات نظام المعلومات المحاسبي المتمثل في مرحلة المدخلات، والمعالجة ، والمخرجات، وأثرها على تحسين جودة القوائم المالية .

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

اتجهت الشركات الصناعية الكويتية إلى تبني آليات تضمن لها تحديث أنظمتها الإلكترونية حسبما يملية المحيط الخارجي الذي تتعايش معه ، وذلك بهدف توفير معلومات بسرعة وكفاءة وفاعلية ، مما أدى الى تسارع هذه الشركات للإفاده من تطور التقنيات المستمدة من التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات لتسهيل تنفيذ العمليات المحاسبية. لعل إستخدام نظم المعلومات المحاسبية أصبح حازه ملح ، نظراً لإمكانية تخزين كم هائل من المعلومات، حيث يمكن إستخدامه كقاعدة بيانات تستند إليها إدارات الشركات الصناعية لبناء قراراتها المختلفة . إلا ان المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية قد ترافقها مخاطر كثيرة وخاصة كونها غير مرئية مثل حذف أو تعديل غير مرغوب فيه للبيانات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه في القوائم المالية ، وبالتالي التقرير عن معلومات تخل ببناء قرارات سليمة. كما أن جزءاً من مدخلات هذه الأنظمة ، قد لا يخضع إلى المقاييس الجيدة والصحيحة مثل التوجيه الخطأ للحسابات وما يتخلله من تلاعب رقمي لمضمون ما تصوره القوائم المالية المنشوره. لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الأثر الذي من الممكن أن تحدثه نظم المعلومات المحاسبية في حال استخدامها لتحسين جودة ما يتم نشره من قوائم مالية في الشركات الصناعية

وعليه، فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية . ولتحقيق ذلك ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

السؤال الأول : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية ؟

السؤال الثاني : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية؟

السؤال الثالث : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية ؟

السؤال الرابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)؟

3-1 أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية فيما يلي :

1- تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية ، التي أصبحت محل اهتمام شريحه كبيره من المستثمرين والشركات العامله ضمن مظلة الاقتصاد، نظراً لأهمية توافر معلومات تتمتع بالسلامة والموثوقية لمتخذ القرار ، خاصة في ظل التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث احتلت نظم المعلومات المحاسبية موقعاً لا يستهان به في دنيا الأعمال بسبب مقدرتها على حفظ ومعالجة كم هائل من المعلومات التي تساهم في تقليل حالات عدم التأكد لمتخذ القرار.

2- تناولها للمراحل التي تمر بها البيانات المالية لتحويلها إلى معلومات ذات قيمة وفائدة
لمتخذ القرار. إذ إنه ومن خلال تناولنا لهذه المراحل نستطيع إلقاء الضوء على العوامل التي قد تساهم في
تحسين جودة ما يتم نشره من معلومات مالية ، وخاصة في ظل الأزمة التي يعاينها سوق الأوراق المالية
في الكويت وما ترتب عليها من خسائر جعلتها الأولى خليجياً ، الأمر الذي ساعد على إرتقائها إلى مركز
يعتبر غاية في الأهمية على اعتبارها مصدراً موثقاً لبناء القرارات الاستثمارية.

3- تتبلور أهمية الدراسة من الناحية العملية في القطاع الصناعي الكويتي الذي تم اختياره
كمجتمع لعينة الدراسة . حيث تتجلى هذه الأهمية في مدى مساهمة هذا القطاع في تنفيذ خطط
التنمية والتقدم للدولة ككل ، من خلال توجهه نحو تدويل أعماله ، لذا فإن الحاجة إلى إثراء وزيادة
إدراك المتعاملين في هذا القطاع بمفاهيم من شأنها إحكام الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية من
خلال التعرف على أثر المراحل التي تمر بها البيانات المالية لتحويلها إلى معلومات مفيدة تفي باحتياجات
المستخدم النهائي ، وفرض وإحكام السيطرة على ما يتم تنفيذه من أنشطه مما يؤدي إلى زيادة فاعليتها.

4-1 فرضيات الدراسة :

تمت صياغة فرضيات الدراسة وفقاً لاسئلة مشكلتها كالآتي :

H01 : الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لإدخال البيانات المحاسبية على
جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

H02 : الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمعالجة البيانات المحاسبية على
جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

H03 : الفرضية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

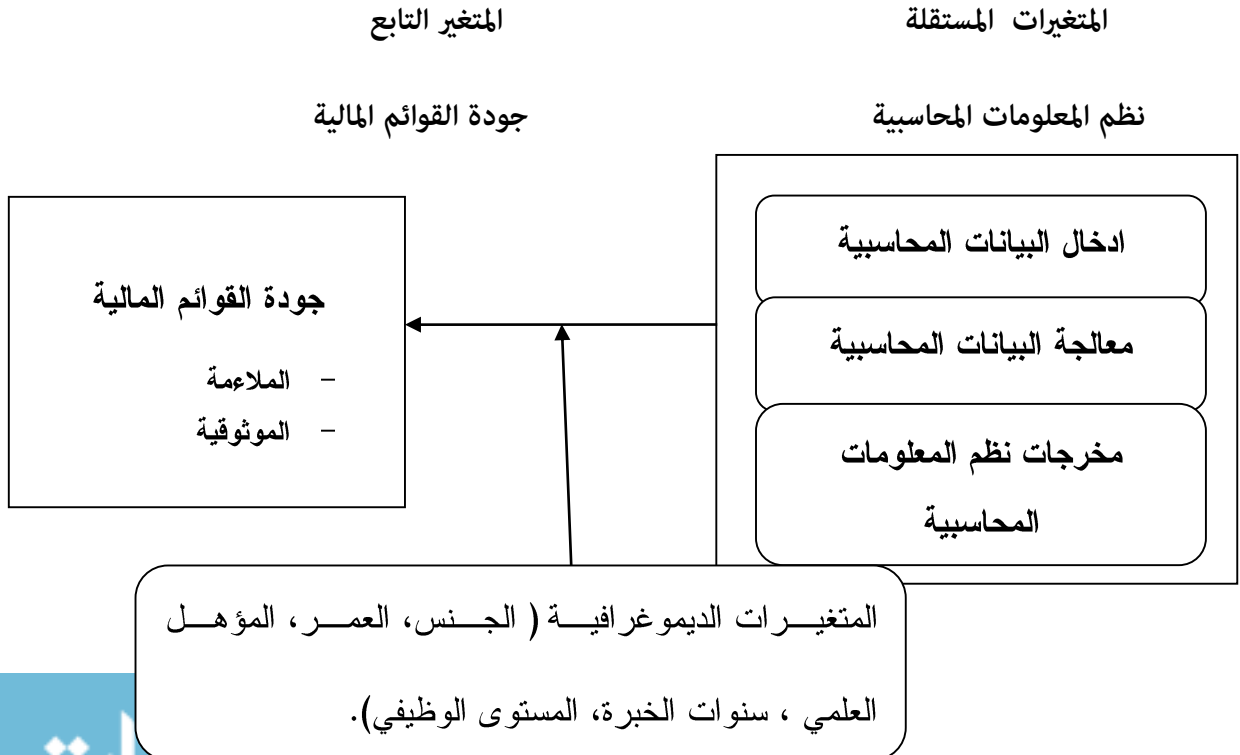
H04 : الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

1-5 نموذج الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة والمراجعة الأدبية للمواضيع ذات العلاقة ، قام الباحث بتطوير نموذج الدراسة الذي يمثله الشكل رقم (1) :

الشكل رقم (1)، نموذج الدراسة



أموذج من تصميم الباحث ،

بالاستناد إلى الدراسة السابقة (ميده ، ابراهيم ، 2009 : ص 534)

6-1 التعريفات الإجرائية :

جودة القوائم المالية (Financial Statements Quality):

يقصد بها امتثال بنود ما تصوره القوائم المالية إلى معيار الجودة الذي يمثله في هذا الإطار ما تتمتع به نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية الكويتية من خصائص نوعية تحتكم إلى مجموعة من المقاييس والمعايير تجعل المعلومات المنتجة ذات فائدة من خلال نقلها إلى محتوى إخباري يمثّل لحاجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية للشركات الصناعية الكويتية.

جودة المعلومات المحاسبية (Accounting Information Quality)

وفقاً للإصدار الأخير من المعايير المحاسبية ، فإن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار . وإن الخاصيتين اللتين تفرزان المعلومات الأكثر فائدة عن تلك الأقل هما الملاءمة والمصدقية ، لذا فإن جودة القوائم المالية للشركات الصناعية سيتم قياسها وفقاً لمدي تحقق هاتين الخاصيتين .

الملاءمة (Relevance):

يشير هذا المفهوم الى مدى امتثال المعلومات المالية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الكويتية إلى متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، و تخفيض حالات عدم التأكد عند اتخاذ القرارات .

الموثوقية (Reliability) :

تشير الموثوقية للقوائم المالية للشركات الصناعية الكويتية الى الحرص على اكتساب ثقة المستخدم النهائي لها ، من خلال ما تنقله هذه القوائم من محتوى إخباري مالي يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة ، نظراً لما تحويه من معلومات مالية تمتاز بموثوقية إعدادها واحتكامها الى المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين المعمول بها.

نظام المعلومات المحاسبية (Accounting Information System):

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات التنظيم الإداري للشركات الصناعية الكويتية ، والذي يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل ، وتوصيل المعلومات المالية والكمية عن المعاملات الاقتصادية للشركات الصناعية الكويتية إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات .

المدخلات (Inputs) :

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي للشركات الصناعية الكويتية ، مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية (المستندات) والبيانات التقديرية للشركة ، والتي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى والبيانات الكمية والاقتصادية في الشركة .

المعالجة (Processing):

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي للشركات الصناعية الكويتية ، عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات (البيانات) في الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركات الصناعية الكويتية ، وذلك وفقاً للمبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المعمول بها في دولة الكويت ، إضافة إلى استخدام الأساليب المختلفة (كالنسب المئوية) في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح ، و بحوث العمليات (المصفوفات)، و الخرائط الإحصائية للرقابة على التكاليف وغيرها .

المخرجات: (Outputs)

تمثل هذه المرحلة في نظام المعلومات المحاسبي ، النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء عمليات التشغيلية على البيانات المحاسبية المدخلة، ليتم عرضها على شكل تقارير وقوائم مالية تفي باحتياجات مستخدم القوام المالية للشركات الصناعية الكويتية .

7-1 حدود الدراسة ومحدداتها :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

1- الحدود المكانية : تتمثل في الشركات الصناعية الكويتية والتي تم اختيارها لتمثل مجتمع الدراسة . حيث تتمثل المحددات في ضرورة البحث عن معرفين في الشركات الصناعية التي تمثل عينة الدراسة لتسهيل مهمته.

2- الحدود البشرية : يمثلها المدراء الماليون ، و رؤساء أقسام المالية ، والمحاسبون في الشركات الصناعية. حيث تتمثل المحددات في أفراد وحدة المعاينة الذين من الممكن أن لا يكون لديهم الإلمام الكافي عن موضوع الدراسة " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية ". فضلاً عن الصعوبة التي من الممكن أن يواجهها الباحث والمتمثلة في مدى استعداد عينة الدراسة للتجاوب مع الباحث بصورة جدية ملئى الاستبانات الموزعة.

3- الحدود الزمنية : تنحصر الدراسة في البيانات المحصلة خلال النصف الأول من عام 2012.

4- الحدود العلمية : وتمثلها النقاط التالية :

- اختيار الباحث لعينة عشوائية من الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي دون غيرها.

- جميع الشركات المختاره ضمن عينة الدراسة تندرج تحت القطاع الصناعي الكويتي.

الفصل الثاني

1-2 الإطار النظري للدراسة

2-2 الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

1-2 الإطار النظري للدراسة

1-1-2 المقدمة

يشهد تبني تكنولوجيا المعلومات من قبل المنظمات نمواً متسارعاً، ساعدها في تبني تقنيات مختلفة لأتمتة كافة أوجه النشاط لديها، مما أدى إلى تغيير إجراءات العمل الأساسية. ويساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات الأفراد والشركات المختلفة في الحصول على معلومات تدعم استمراريتها من خلال إضفاء صبغة الدقة والسرعة على ما يتم تزويده من معلومات لشريحة المتعاملين لديها. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد تقنيات تكنولوجيا المعلومات، إذ يساعد على تسريع العمليات وزيادة المعرفة المحاسبية ورفع كفاءتهما من حيث الدقة والسرعة في قياسها ومعالجتها وتوصيلها إلى مستخدمي القوائم المالية بصورة تتمثل إلى إحتياجاتهم وتطلعاتهم من خلال إحتوائها على صفات نوعية ترتقي بها إلى مستوى الجودة المطلوبة. لذا يمكن القول بأن النظام المحاسبي يعمل على إرساء القواعد والإجراءات اللازمة لضمان انسياب الأعمال بسهولة ويسر- وبطريقة تضمن المحافظة على حقوق المستثمرين من خلال تزويدهم بقوائم مالية صادقة في تمثيلها وملائمة لإحتياجاتهم.

2-1-2 تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية

1-2-1-2 نظرة تاريخية عن تكنولوجيا المعلومات

يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات Information Technology حديثاً نسبياً. إذ يرتبط هذا المصطلح ارتباطاً وثيقاً بالمعلومات والاتصالات والحواسيب التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث. لقد مرت تكنولوجيا المعلومات بمراحل تاريخية تمثلت في الآتي: (الداهمة، 2008، ص 22)

1- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:

وهي المرحلة التي شهدت اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها. حيث كان ظهور الكتابة السبب الرئيسي- وراء إنهاء التواصل عن طريق المعلومات الشفوية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

2- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثانية:

وهي الفترة التي ظهرت خلالها الطباعة بأنواعها المختلفة ، حيث ساعد تطورها على انتشار المعلومات من خلال ما يتم نشره من مطبوعات .

3- ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:

هي الفترة التي ظهر خلالها مختلف أنواع مصادر المعلومات المتمثلة في الإجهزه المرئية والمسموعه كالهاتف والراديو والتلفاز والأقراص والأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. لقد سهلت هذه المصادر عملية نقل المعلومات كما عملت على زيادة حركة الاتصالات.

4- ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة:

وهي الفترة التي رافقها ظهور الحواسيب بأشكالها المختلفة ، حيث أصبحت المعلومات تنتقل عبر وسائط مختلفة مرتبطة بالحواسيب.

5- ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة:

شهدت هذه المرحلة تداخلاً ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الإتصالات، مما أدى إلى تبادل المعلومات بسرعات هائلة من أماكن جغرافيه متباعده لإرتباطها بشبكات معلومات ضخمة مثل الإنترنت.

2-2-1-2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى تكنولوجيا الآلة التي تستخدم المعلومات وهو ما يعرف حالياً بنظام المعلومات . حيث يشير نظام المعلومات إلى تلك الأجهزة والبرمجيات وشبكات الإتصال التي يستخدمها الإنسان لجمع البيانات . كما تهدف هذه الأنظمة إلى تزويد المستخدمين بالبيانات المفيدة (Jessup & Valacich, 2003, P46). فمن الأمثلة على نظام المعلومات ، استخدام البرمجيات المتخصصة على الآلة الميكانيكية المدارة بالحاسب المستخدمة لإنتاج الاسطوانات (الديسكات) المضغوطة. وعليه يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها "كل ما استخدمه الإنسان في معالجة البيانات من حيث الإنتاج والاسترجاع بالطرق الآلية" (محمد، 2007، ص 310).

وتعرفها منظمة (UNESCO) بأنها "مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها" (الرويلى، 2004، ص34). وعليه يمكن تلخيص التعاريف السابقة بما يلي :

1. تركز تكنولوجيا المعلومات على إستخدام تقنيات وبرمجيات الحاسب الآلي في تجميع ومعالجة البيانات.
2. يتخلل تطبيق تكنولوجيا المعلومات عدة مراحل، تبدأ بالحصول على البيانات المتعلقة بالعمليات الإقتصادية ، وتمر بعمليات المعالجة التي تتضمن (التنظيم، والتبويب، والتخزين والترميز والتحليل) ، وتنتهي بإرسال نتائج عملية المعالجة إلى الجهات المعنية .
3. لضمان الحصول على المنفعة المرجوه ، لابد من توفير مخرجات أنظمة المعلومات في الوقت والشكل الملائم لمستخدميها .
4. إن مخرجات تكنولوجيا المعلومات تتمثل في ظهور البرمجيات المتطورة ، مثل (النظم الخبيرة، والذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات، وأتمتة المكاتب، والإنترنت، والبريد الإلكتروني، وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة Telecommunication).

2-1-3 أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات

يظهر أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المنظمات من خلال الإستراتيجيات الوظيفية التالية : (مبارك، 2004، ص 73-76):

- أ. أثر تكنولوجيا المعلومات على إستراتيجية الإنتاج: لقد ساعدت نظم التصميم الهندسية ، ونظم الرقابة وإدارة المخزون والمشتريات ، ونظم التصنيع الآلي على تنفيذ الإستراتيجيات المتعلقة بحجم وجودة الإنتاج المطلوب ، كما ساهمت في مقابلة احتياجات المستهلك.
- ب. أثر تكنولوجيا المعلومات على الاستراتيجية المالية : لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تسهيل عمليات التمويل المختلفة ، كما ساهمت في زيادة حسن استخدامها والسيطره عليها بكفاءة وفاعلية عالية نظراً للتقنيات المتوافره في مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تخفيض التكاليف بأنواعها (الثابتة والمتغيرة) المترتبة على العمليات الانتاجية المختلفة ، وذلك من خلال تقييم الأداء وتحديد السيولة والربحية والمديونية ، مما أدى إلى ترشيد الإنفاق وزيادة الأرباح .

ج. أثر تكنولوجيا المعلومات على الإستراتيجية التسويقية: لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء بحوث التسويق والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين عملية تقييم السوق وتطوير السلع والخدمات بما يقابل تطلعات المستهلك النهائي . كما أسهمت في تقصير طول القناة التسويقية، وتقليل التكاليف، وسهولة متابعة حجم المخزون.

د. أثر تكنولوجيا المعلومات على استراتيجية الموارد البشرية : لقد ساهم استخدام تكنولوجيا في إيجاد تقنيات حديثة لتدريب الموظفين ، مما أدى إلى تحسين مساهم الموظفين بما يتفق و زيادة كفاءة وفاعلية الإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم وبشكل ملحوظ في تحسين ظروف العمل وتقوية عمليات الاتصال والحفز والدافعية لدى الأفراد، وذلك عن طريق إغناء الوظائف وتوسيعها، وبالتالي بناء قاعدة معلوماتية للموارد البشرية.

هـ. أثر تكنولوجيا المعلومات على استراتيجية البحث والتطوير: ساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لهندسة المنتجات والخدمات المقدمة وذلك بما يتسق ورغبات المستهلك النهائي ، مما أدى إلى إثراء العاملين بمعلومات جديدة ساهمت في رفع كفاءة العمليات الإنتاجية وذلك من خلال تحديد العمليات التي لا تضيف قيمة للمنتج ليتم تعديلها أو إلغاؤها. لذا يمكن القول بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين المنتجات الحالية وتطوير منتجات جديدة ، الأمر الذي ساهم في تدعيم الموقف المالي والتنافسي للشركات العاملة وذلك من خلال تحسين العمليات الإنتاجية على مستوى المنظمة .

ويرى الباحث بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يقتصر على استخدام الأجهزة الحديثة فقط، بل يمتد إلى إيجاد الأفكار الجديدة القابلة للتطبيق التي يمكن أن تساهم في تطوير العمليات الإدارية المختلفة، وبالتالي فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات

يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في إبراز الملكات الإبداعية لدى الأفراد لا بل ويعمل على تعزيزها، على اعتبار أن هذه التكنولوجيا ستوفر لهؤلاء الأفراد كل ما يحتاجونه من الوسائل والأدوات والإمكانات اللازمة لتجربة وتطبيق أفكارهم على أرض الواقع، وبما يخدم فرض السيطرة على عمليات إدخال ومعالجة البيانات المحاسبية للخروج بنتائج يمثل مضمونها إلى تطلعات مستخدميها.

2-1-1-4 مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

تتمثل مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في: (جمعة و خليل، 2002، ص 275)

- 1- عدم توفر إجراءات أمنية تمنع الوصول غير الملائم والمشروع للمعلومات مثل إختراق الأنظمة.
- 2- التعرض إلى ظروف بيئية لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل إرتفاع درجة الحرارة للنظام ، أو تعرضه إلى الماء، أو إحتراقه ، أو تلفه نتيجة للكوارث الطبيعية الأخرى.
- 3- نقص في إجراءات السلامة وخطط الطوارئ وغياب إجراءات المساندة والدعم الكافية.
- 4- عدم كفاية التشفير.

أما بالنسبة لمخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فتتمثل في الآتي:

- 1- حدوث تغيرات غير منسقة أو موثقة في البرامج .
- 2- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
- 3- عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

2-1-1-5 خطوات تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

يمكن تلخيص خطوات تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات في ست خطوات متسلسلة، تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد وتقييم المخاطر للإدارات المختلفه في منظمات الأعمال وهي على النحو الآتي:
(الحسبان ، 2008 : ص 242).

1) تحديد أصول المعلومات: ويقصد بها تحديد الأصول المهمة لكل دائرة من دوائر الشركة. حيث تشتمل هذه الأصول على قطع الحاسوب، والبرامج، والأنظمة، والخدمات المتعلقة بها، وكذلك التكنولوجيا المتعلقة بها.

2) تجميع ووضع أولويات لتلك الأصول: ويقصد بها ترتيب الأصول حسب أهميتها وذلك بعد الإنتهاء من تحديدها في النقطة الأولى .

3) تحديد المخاطر: ويقصد بها تحديد التهديدات التي من المحتمل أن تتعرض لها الأصول في الدوائر المختلفة .

4) وضع سلم أولويات للمخاطر حسب أهميتها: في هذه المرحلة يتم ترتيب المخاطر حسب حساسيتها على شكل خطوات متسلسلة يسهل عملية التعامل معها. حيث يتم وضع المخاطر الحساسة في أعلى سلم الأولويات، لتعطي فكرة للدوائر المختلفه عن الأحداث المهمة التي من المحتمل أن تقع في المستقبل ، لذلك فهي تعطي الدائرة الوقت الكافي لوضع الخطط اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها .

5) وضع قائمة تحتوي على المخاطر: في هذه المرحلة يقوم الفريق المكلف بتحديد المخاطر وذلك من خلال وضع بيان وتوضيحات وإرشادات لها.

6) الرجوع إلى المخاطر حسب الأصول الحساسة (المعلومات الحساسة): في هذه المرحلة يقوم أعضاء الفريق بترتيب الأصول حسب تأثرها أو تعرضها إلى المخاطر . بحيث يتم ترتيب الأصول الأكثر عرضه إلى المخاطر في أعلى سلم الأولويات وذلك لبيان الأصول الأكثر حساسية والتي يجب أن يتم التعامل معها أولاً من خلال وضع الإقتراحات والحلول المناسبة لتلك المخاطر وتنفيذ خطط لحماية تلك الأصول.

3-1-2 تعريف وشروط النظام بشكل عام

يمكن تعريف النظام بأنه: "مجموعة من المكونات المترتبة مع بعضها بعضاً بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بشكل ملائم، والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم". (جوزيف، 2004، ص121) وعليه فإن شروط النظام تتحدد في الآتي: (جوزيف، 2004، ص121)

- 1- وجود مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما، وذلك تبعاً لطبيعة النظام.
 - 2- التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها بعضاً بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.
 - 3- السعي لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومعلومة، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء وعلاقاتها مع بعضها بعضاً.
- بناءً على ما تقدم يرى الباحث بأن النظام عبارة عن مجموعة من المكونات المادية تعمل بصورة متناغمة ومتكاملة مع بعضها البعض، من خلال مجموعة من الأوامر التفصيلية (Software)، اللازمة لتنفيذ العمليات المختلفة وفقاً للقوانين والأعراف المعمول بها. وعليه فإن النظام يعتبر الجوهر الذي تستند إليه أنظمة المعلومات المحاسبية في تنفيذ العمليات المنطقية والمحاسبية وفقاً للقوانين والتشريعات المحاسبية المعمول بها.

4-1-2 أثر استخدام الحاسب على تخزين البيانات المحاسبية:

تحفظ المستندات الأصلية في ظل النظام المحاسبي اليدوي في داخل ملفات خاصة بها. كما أن الدفاتر والسجلات التي يتم تسجيل العمليات الاقتصادية فيها تعتبر وسائط لتخزين المعلومات. أما في ظل التشغيل الآلي فإن عملية تخزين المعلومات تفرض صورته جديده تتمثل فيما يلي: (الخطيب، 2008،

ص10)

1 - تخزين داخل الحاسب وهو ما يعرف بالتخزين الداخلي أو الرئيسي:

تعد وحدة التخزين الأصلية أحد مكونات وحدة التشغيل الحالي أو المستقبلي . تتصل وحدة التخزين الأصلية بوحدة التشغيل المركزية إتصالاً مباشراً ، حيث تعتبر جزءاً منها إلى درجة أن أي بيان مخزن يمكن الوصول إليه بصرف النظر عن موقعه داخل وحدة التخزين.

2- تخزين البيانات خارج الحاسب الآلي:

يقصد به التخزين الخارجي والذي عادة ما يكون على شكل أشرطة أو إسطوانات ممغنطة . يقسم التخزين الخارجي حسب إمكانية الوصول إلى البيانات المخزنة إلى نوعين:

1. تخزين خارجي يتيح الوصول إلى البيانات مباشرة :

وفقاً لهذا النوع من التخزين فإن عملية إسترجاع البيانات لا تتأثر بموقع البيان على الوسيط المستخدم لعملية التخزين . أي أن عملية الوصول إلى البيانات تتم بصوره مباشرة دون الحاجة إلى المرور بكل البيانات التي تسبق البيان المطلوب . فمثلاً تساعد الإسطوانات الممغنطة في تسهيل عملية الوصول إلى البيان المخزن عليها بشكل مباشر بصرف النظر عن موقعه (الخطيب، 2008، ص11).

2. تخزين خارجي لا يتيح الوصول إلى البيانات مباشرة (متتابع):

في هذا النوع من التخزين ، فإن عملية إسترجاع البيانات تتأثر بموقع البيان على الوسيط المستخدم لعملية التخزين ، أي أن الوقت المستغرق الذي تحتاجه وحدة التشغيل المركزية لإسترجاع المعلومات أطول من الطريقة السابقة . بعبارة أخرى للوصول إلى بيان مسجل على الوسيط المستخدم لعملية التخزين تتطلب المرور بجميع البيانات للوصول إلى البيان المطلوب - هذا ما يعرف بالمتتابع- مما يزيد من الوقت المستغرق للحصول على المعلومه المطلوبه، مما يعني بالضرورة بأن البيان المسجل أولاً يمكن الوصول إليه بصورة مباشرة .ومن أمثلة الوسائط المستخدمة في هذا النوع من التخزين الأشرطة الورقية والممغنطة. (الخطيب، 2008، ص12)

إن عملية تخزين البيانات تتم وفقاً لتنظيم معين بغض النظر عن الطريقة المستخدمة. يعتمد هذا التنظيم في تخزينه للبيانات على ملفات تحتوي في داخلها على سجلات والتي بدورها تحتوي على مجموعة من عناصر البيانات. لذا فإن الملف يحتوي على جميع البيانات المتعلقة بموضوع أو نشاط معين، ويتكون من مجموعة بطاقات مثقبة أو أكثر من شريط ممغنط أو أسطوانة ممغنطة، فمثلاً ملف العملاء يحتوي على جميع البيانات المتعلقة بتعاملات العملاء مع منظمة الأعمال. أما السجل فهو وحدة أصغر من الملف، فملف العملاء على سبيل المثال يحتوي على مجموعة من السجلات، تحتوي كل منها على البيانات الخاصة بأحد عملاء منظمة الأعمال، مثل اسمه، رقم حسابه، كمية المبيعات، قيمة المبيعات، التحصيلات النقدية، مردودات المبيعات، رصيد حساب العميل، ويطلق على كل مفردة من المفردات السابقة عنصر بيان. (الخطيب، 2008، ص 12).

3. البرمجيات: (Software) يعرفها (Laudon & Laudon, 2002, P 145) على أنها "الأوامر التفصيلية التي تأتي قبل البرمجة والتي تسيطر وتنسق عمل المكونات المادية في نظم المعلومات".

2-1-5 أنواع البرمجيات:

تقسم البرمجيات إلى قسمين رئيسيين هما:

1- برمجيات التشغيل (Operating Software): والمعروفة أيضاً بـ (Program

Operating)

حيث تستخدم البرمجيات لأغراض إعطاء الأوامر للمكونات المادية للنظام، فهي تضبط طريقة عمل وتنفيذ الإجراءات والعمليات الحسابية والمنطقية، كما تسيطر على طريقة تدفق المعلومات وإخترانها وإسترجاعها وطريقة تحركها في الذاكرة الرئيسة. كما يمكن النظر إلى البرمجيات على أنها البيئة غير الملموسة للنظام والتي تجعل مكوناته ذات فاعلية في تنفيذ الإجراءات مختلف التطبيقات. ومن أشهر هذه البرمجيات MS-Dos وحالياً Windows والتي ارتبطت واشتهرت بعد ظهور وانتشار الحوسيب المايكروية Microcomputers.

ومن ناحية أخرى فإن البرمجيات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحواسيب ، إذ لا يمكن أن نطلق على الحواسيب هذه التسمية دون وجود البرمجيات على إعتبارها المشغل الرئيسي- لكافة مكوناته ، مشيراً إلى أن برمجيات التشغيل تختلف باختلاف أنواع الحواسيب.

2- برمجيات التطبيقات: هي البرمجيات التي تعمل في بيئة برمجيات التشغيل المذكورة أعلاه. فالتطبيقات (Software Applications) عبارة عن مجموعة من الأوامر صممت لأغراض خدمة مجال معين ، مثل تطبيقات الأنظمة الزراعية والإدارية والعلوم الهندسية والطب والفنون وغيرها ، وهذا ما يجعلها من أهم أجزاء ومكونات الحواسيب المختلفه وأكثرها ربحاً بالنسبة للعاملين في مجال إنتاجها وتصميمها وتسويقها .

تعتبر التطبيقات أحد أنواع البرمجيات الجاهزة (Software Packages) والتي بدأت في الظهور قبل عقدين من الزمان، حيث تمتاز بسهولة استخدامها وعدم الحاجة إلى خبرات تكنولوجيه عالية للتعامل معها ، نظراً لوجود أدلة إرشادية توضح للمستخدم كيفية استخدامها خطوة بخطوة ، لذلك فهي تعرف بالبرامج الصديقة (User Friendly) نظراً لقله اعتمادها على المبرمجين الأمر الذي ساعد على انتشار هذه التكنولوجيا بين كافة المستويات الثقافية والفكرية من مستخدمي الحواسيب. (الدلاهمة، 2008، ص 40-45)

3- شبكة الاتصال (Communication Networks):

يقصد بشبكة الاتصال ربط المحطات في مواقع مختلفه بوسط يتيح إنتقال المعلومات والبيانات واستلامها . فمن الأمثله على هذه الوسائط ، أسلاك الهاتف والكابلات التي يتم من خلالها تبادل البيانات بين المستخدمين . حيث أدى التطور المتسارع لشبكات الإتصال الفضائية إلى تفجيره ثوره معلوماتية ساعدت في زيادة سرعة انتقال المعلومات عبر العالم من خلال شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) ، إذ أصبح بالإمكان تبادل المعلومات من مواقع جغافيه متباعدة خلال ثوان معدودة .(Laudon & Laudon, 2002, P 170).

ويرى الباحث في هذا الصدد ضرورة دراسة متطلبات إدخال الأنظمة في منظمات الأعمال قبل اختيار أنواعها، وطبيعة والبرمجيات المشغله لها، وطرق التخزين المعتمده، وسبل إرتباط مكونات النظام بعضه بعضا، وذلك بهدف إدخال نظام يستوعب كافة تفاصيل الأنشطة المنفذه داخل منظمة الأعمال، وبالتالي زيادة المنفعة المتوخاه من إدخال النظام.

6-1-2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء والأنظمة التي ترتبط بعضها بعضا، بحيث تعمل بشكل متكامل ومتناغم في تحقيق الأهداف المرجوه من النظام . لذا يمكن النظر إليها على أنها شبكة من الإجراءات المرتبطه ببعضها بعضا والتي تحتكم إلى مجموعة من المبادئ والقواعد السليمة التي يتم إعدادها لخدمة متخذ القرار . (Barry & Martshall, 2002, p. 6).

وعليه فقد أتجه حسين في تعريفه لأنظمة المعلومات المحاسبية على أنها: " ذلك الجزء الأساسي وإلهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر- وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية" (أحمد ، 2004، ص47).

وهو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و توصيل و معالجة و تحليل وتبويب المعلومات المادية و الكمية لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف الداخلية والخارجية " (البحيصي ، 2009 : ص 23).

في حين يرى كولنز بأن نظم المعلومات المحاسبية عباره عن "نظام فرعي خاص من النظم الإدارية غرضها تجميع وتشغيل وتقرير المعلومات المتعلقة بالصفات المالية (Gelinas, and Oram, 2002, p. 2).

2-1-6-1 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر الإدارة المالية جزءاً لا يتجزأ من الإدارات المختلفة لمنظمات الأعمال ، والتي تعمل بشكل متكامل في توفير معلومات لخدمة المستويات الإدارية المختلفة من خلال نظام متكامل من المعلومات. حيث يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المستخدمة لتوفير معلومات كمية ومالية من خلال ما يتم التقرير عنه في القوائم والتقارير المالية والتي تساعد في إرساء السياسة العامة ووضع الخطط المستقبلية للمنظمة ككل (برهان و رحو، 2003، ص78).

بناءً على ما تقدم فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد الأنظمة الفرعية في الوحدة الاقتصادية ، والتي تشتمل على عدد من الأنظمة الفرعية التي تعمل مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتناسقة بهدف توفير معلومات مالية وغير مالية (تغطي فترات تاريخية أو حالية أو مستقبلية) للجهات المعنية وبصورة تخدم الهدف الكلي لمنظمة الأعمال . ومن خلال هذا المفهوم يمكن أن نستنتج الآتي:

1- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات في الوحدة الاقتصادية والمكون من مجموعة الأنظمة الخاصة بالإنتاج، والأفراد، والمشتريات، والتخزين، والمبيعات، والمالية. حيث تهدف هذه الأنظمة مجملها إلى خدمة الهدف الكلي لمنظمة الأعمال.

2- يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى وتشتمل على نظام المحاسبة المالية، نظام محاسبة التكاليف، نظام الرقابة (الراوي، 2004، ص61).

وبشكل عام ، يحصل نظام المعلومات المحاسبي على مدخلاته من البيئة الداخلية والخارجية ، حيث يقوم بإجراء العمليات التشغيلية اللازمة لتحويل البيانات إلى معلومات صالحة لإستخدام الجهات المعنية . تتم العمليات التشغيلية وفقاً لقواعد ومبادئ يحتكم إليها النظام ترمي مجملها إلى تحسين نوعية المعلومات التي يتم التقرير عنها إما من خلال القوائم أو التقارير المالية (الحفناوي، 2006، ص51). ومن ناحية أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن مخرجات النظام تختلف باختلاف طبيعة عمل المنظمة ، إلا أنها تتفق فيما بينها بوضع القواعد والأسس اللازمة للحد من عمليات التلاعب لضمان إصدار قوائم مالية يتفق محتواها الإعلامي مع الخصائص النوعية للمعلومات (التمثيل الصادق أو الموثوقية ، والملاءمة) (الحفناوي، 2006، ص51).

بناءً على ما تقدم ، يتوجب توافر مجموعة من المقومات لضمان تحقيق الهدف من استخدام الأنظمة المحاسبية . حيث تمثل هذه المقومات مجموعة الأسس اللازمة لعمل النظام بصورة مترابطة ومكاملة لبعضها بعضاً ، تعمل بمجملها على تقليل عنصر المخاطره الذي يصاحب اتخاذ القرارات المختلفة ، وذلك من خلال ما توفره من معلومات صادقة تلائم مستخدميها (الحفناوي ، 2006 ، ص51)، مشيراً إلى أن هذه المقومات تختلف باختلاف طبيعة عمل منظمات الأعمال ، حيث يعزى هذا الاختلاف إلى عدة عوامل من أهمها: (الحفناوي، 2006، ص55).

■ حجم الوحدة الاقتصادية،

■ طبيعة النشاط،

■ الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام،

■ طبيعة النظام من حيث كونه يدوياً أو آلياً أو إلكترونياً،

2-6-1-2 أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر النظام المحاسبي أحد أقدم أنظمة المعلومات المستخدم في المشروعات الاقتصادية ، إذ يعتبر الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لباقي الأنظمة المستخدمة في منظمة الأعمال وذلك إنطلاقاً مما يلي: (الرعود، 2004، ص36):

1- يعتبر النظام الأفضل والقادر على توفير صورة وصفية عن مجريات الأمور داخل منظمة الأعمال ، إذ يعمل على تحويل المدخلات غير كمية إلى مدخلات كمية ذات دلالة تسهل قراءتها، وذلك من خلال قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

2- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيرة من الأنظمة الفرعية في منظمة الأعمال ، وذلك من خلال قنوات تعتبر حلقات وصل (Channels) بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

3- بالاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي ، يمكن لمتخذ القرار التنبؤ بإحداث مستقبلية بدرجة تقترب إلى الصحة، حيث تعتمد صحتها وموثوقيتها على مدى صدق وإلتزام مُدخل البيانات ومدى إحتكام النظام إلى مبادئ وقواعد رقابية تسيطر على ما تتم معالجته من بيانات. كما تساعد هذه الأنظمة في إتخاذ القرارات المتعلقة بحسن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة ،هذا بالإضافة إلى توفير المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة المتبعة.

4- يساهم نظام المعلومات المحاسبي مع بقية الأنظمة الفرعية في تقديم معلومات متكاملة تساعد بمجملها في إرساء الخطط الإستراتيجية لمنظمة الأعمال.

2-1-6-3 خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي الفعال بعدة خصائص ، نذكر منها ما يلي:(الصغير، 2005، ص28).

1- درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها الى معلومات محاسبية.

2- أن يعمل النظام المحاسبي بصورة متكاملة ومتناغمة مع بقية الأنظمة الفرعية في منظمة الأعمال ، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات تخدم وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة.

3- أن يمتاز النظام المحاسبي بقدرته على إسترجاع البيانات المخزنة بسرعة عالية وعند الحاجة إليها.

4- المرونة الكافية عند تحديث وتطوير النظام المحاسبي وذلك بما يتسق مع التغيرات الطارئة في المنظمة.

2-1-6-4 وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

تغيرت وظائف نظم المعلومات المحاسبية بتغير الأشكال القانونية للشركات المستخدمة لها ، مما أدى إلى ظهور وظائف جديدة أصبحت ملقاه على عاتق النظم المحاسبية نذكر منها : (هلاي ، 2004 : ص 12) .

1- توضيح التغيرات المستمرة على المركز المالي للمشروع.

2- حصر وتحديد لتكلفة المنتج وتكاليف الإنتاج ككل .

3- تحديد التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمشروع.

4- تحديد طرق تقييم المشروعات الاستثمارية ووضع أسس للمفاضلة ما بين البدائل المتاحة.

5- تحديد السياسات المالية وإعداد الموازنات المالية.

6- إعداد الموازنات التخطيطية على اختلاف أنواعها.

7- إيجاد العلاقات التبادلية بين التكلفة والحجم والعائد لتحديد العلاقة فيما بينها.

8- إرساء قواعد ونظم الرقابة للنظام المحاسبي .

2-1-6-5 مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية:

تستطيع أنظمة المعلومات المحاسبية من تحقيق أهدافها من خلال توفر عدة مقومات نذكر

منها ما يلي : (الزعانين ، 2007 : ص 30).

1- مسك الدفاتر والحسابات وتخزين العمليات الإقتصادية.

2- توفير مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتي تمثل الأسلوب الذي يتم بمقتضاه تحقيق

العمليات المتبادلة بين منظمة الأعمال والغير. حيث تعتبر نظم المعلومات المحاسبية شبكة وصل بين

هذه الإجراءات تساعد مجملها على إنجاز الأعمال المختلفة ، وذلك من خلال ما تقوم به من عمليات

محاسبية والتي تعتبر بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل بيع المنتجات،

واستلام النقدية من العملاء.

3- وجود وسائل لإيصال البيانات والمعلومات، حيث تعتبر المستندات أداة يستند إليها لإدخال

البيانات إلى أنظمة المعلومات المحاسبية ، وتستخدم المستندات لتحقيق عدد من الغايات أهمها:

- تمثل الأساس الذي يستند إليه للاعتراف بالعملية الاقتصادية.

- تساعد المستندات في توفير معلومات تؤكد صحة العمليات المنجزة ، وكذلك المسجلة في

الدفاتر والسجلات.

- تعتبر أداة رقابة على العمليات، وتساعد في عملية تبويب وتصنيف الحسابات.

4- وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات لتسجيل كافة العمليات، والبيانات المالية، من واقع

المستندات المؤيدة لها ومثل هذه الدفاتر:

- دفتر اليومية: يتم تسجيل البيانات في هذا الدفتر من واقع المستندات المؤيدة للعملية

الإقتصادية.

- دفاتر الأستاذ: ترحل إليه البيانات من واقع ما تم تسجيلية في دفتر اليومية.

- دليل الحسابات: يمثل أداة تصنيف المعاملات الإقتصادية حسب طبيعتها ، لذا فإن هذا

الدليل يساعد في العمليات الرقابية على الحسابات بشكل عام.

5- التقرير عن نتائج عمليات المعالجة لنظام المعلومات المحاسبي من خلال مجموعة من

التقارير أو القوائم المالية ، بحيث يقابل مضمونها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة

والتمثيل الصدق) لضمان توفير معلومات تصور الواقع الفعلي لمظمة الأعمال. كما يجب التقرير عن

هذه المعلومات في الوقت المناسب.

ويرى الباحث في هذا السياق ضرورة توفر كادر بشري قادر على التعامل مع الأنظمة المشغلة

إلكترونياً لضمان تحقيق المنفعة المرجوه من إستخدامها، هذا بالإضافة إلى توفير ضوابط رقابية يحتكم

إليها كل من مستخدمي ومشغلي النظام لضمان توفير معلومات يمثل مضمونها الأعلامي واحتياجات

مستخدمي القوائم المالية.

2-6-1-6 مكونات نظام المعلومات المحاسبي

من أجل الوصول إلى مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية، لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة تحليلية من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من: أجزاء النظام المحاسبي، عناصر النظام المحاسبي وهي كما يلي:

1- أجزاء النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي من العناصر التالية :

■ العنصر – البشري : وتشمل الأفراد العاملين في الدائرة المالية والذين تقتضي – طبيعة عملهم استخدام النظام المحاسبي.

■ المكونات المادية : وهي الأجزاء المادية لأداء العمل المحاسبي ، مثل آلات والمعدات والدفاتر والسجلات.

■ القواعد والإجراءات : وهي ما يحتكم إليه المحاسب عند إدخال البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي ، كما تشمل قواعد وإجراءات عمليتي معالجة البيانات وتوصيلها على شكل معلومات إما من خلال مجموعة من التقارير أو القوائم المالية إلى كافة الجهات المعنية بناء على القرارات الملائمة .(دهمش، وأبو زر، 2004، ص92).

2- عناصر النظام المحاسبي:

يمكن النظر إلى نظام على أنه يتكون من العناصر الآتية:

المدخلات: تتمثل في الإحداث والمعطيات التي يتم إدخالها إلى النظام المحاسبي ، حيث يتم الحصول عليها من واقع الأدلة الموضوعية المؤيدة للعمليات الإقتصادية والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى، والبيانات الكمية والاقتصادية.

المعالجة: وهي عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للمبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المعمول بها .

المخرجات: وتمثل النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء العمليات التشغيلية على مدخلات النظام والتي تتم وفق لإطر المتغيرات البيئية والذاتية للجسات التي تستخدم المعلومة . حيث يتم عرض النتائج عن طريق التقارير أو القوائم المالية .

التغذية العكسية : وتمثل النتائج الفعلية التي تم التوصل إليها ، حيث تعتبر التغذية العكسية آداة رقابية يمكن من خلالها مراقبة عنصر- النظام بهدف تقييمها وتصويبها نحو تحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي والتي ترمي بالمحصلة النهائية إلى خدمة الهدف الكلي لمنظمة الأعمال ككل (قاسم، 2004، ص68).

2-1-6-7 مراحل المعالجة الآلية للبيانات:

تتم المعالجة الآلية للبيانات المدخلة على نظم المعلومات المحاسبية من خلال المراحل التالية:
(الزعانين ، 2007 : ص 34)

1) مرحلة الإدخال:

تنظم البيانات خلال هذه المرحلة ، كما يتم تحديد مصادرها ومعاينة المستندات التي أُخذت منها البيانات للتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها. وتشمل عملية المعالجة الآلية للبيانات على العمليات الأساسية التالية خلال هذه المرحلة ما يلي :

1- جمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية .

2- تدوين البيانات ونسخها بالطرق اليدوية والميكانيكية.

3- تبويب وترتيب البيانات في جداول محددة.

4- فهرسة وتصنيف البيانات بالطرق اليدوية والميكانيكية .

5- ترمز البيانات تمهيداً لدخولها إلى النظام.

6-التأكد من صحة الترميز والتبويب والتصنيف.

7- تدخل البيانات على النظام تمهيداً لمعالجتها آلياً.

(2) مرحلة معالجة البيانات

في هذه المرحلة ، تتم معالجة البيانات تمهيداً لتحويلها إلى معلومات يمكن إسترجاعها في وقت لاحق من وسائط التخزين الملائمة لإستخدامها في بناء قرارات مستخدمي المعلومات المالية ، وتشتمل هذه المرحلة على العمليات الأساسية التالية : (الزعاين ، 2007 : ص 34)

1- نسخ البيانات في وسائط التخزين الممغنطة.

2- العمليات الخاصة بترتيب وفرز وتصنيف البيانات من خلال مزايا (Features) يسحبها نظام المعالجة

3- العمليات الحسابية والمنطقية والمقارنات والعلاقات مثل أكبر وأصغر ويساوي وغيرها.

4- عمليات حفظ وإغلاق وإسترجاع البيانات من وسائط التخزين.

5- العمليات الخاصة بمزج البيانات للحصول على معلومات أو لإجراء مقارنات معينة.

6- عمليات حذف أو تعديل بيانات من وسائط التخزين ، أو إضافة بيانات جديدة .

7- العمليات الخاصة بالترتيب والفهرسة والتي تتم بواسطة نظم المعالجة.

8- العمليات الخاصة بمعالجة النصوص التي تشتمل عليها الحسابات المختلفة .

9- العمليات الخاصة بمعالجة الرسوم البيانية التي قد تتطلبها بعض الحسابات .

(3) مرحلة المخرجات:

وهي المرحلة التي يتم من خلالها التقرير عن نتائج المعالجة لمتخذي القرارات والمستفيدين من المعلومات، حيث تشتمل هذه المرحلة على العمليات الأساسية التالية : (الزعانين ، 2007 : ص 35)

- 1- العمليات الخاصة بإسترجاع البيانات من وسائط التخزين.
 - 2- العمليات الخاصة بعرض البيانات المسترجعة على شكل تقارير أو قوائم مالية يسهل قراءتها وفهمها.
 - 3- العمليات الخاصة بطباعة النصوص المنسقة .
 - 4- العمليات الخاصة بطباعة الرسوم البيانية والجداول الإحصائية.
 - 5- العمليات الخاصة بتخزين المعلومات وحفظها على وسائط تسمح لمستخدميها الرجوع إليها وقت الحاجة .
 - 6- عمليات الخاصة بحماية وصيانة المعلومات بعد إستخراجها وحفظها .
- (4) مرحلة التغذية العكسية:

وهي المرحلة التي تشمل على تجميع معلومات أو ملاحظات عن نتائج القرارات المتخذة بناءً على المعلومات التي تم استخراجها من النظام . حيث تتم إعادة إدخال هذه المعلومات أو الملاحظات إلى نظام المعالجة الآلية كمدخلات جديدة، للتأكد من دقتها وصحتها أو لإعادة معالجتها لتحقيق أهدافاً أخرى . حيث تتم إعادة استخراج البيانات بعد إعادة معالجتها ليحتوي مضمونها على التعديلات المطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية ، والتي يستند إليها في تعديل وتحسين الخطط والعمليات التشغيلية في منظمات الأعمال (الزعانين ، 2007 : ص 35).

2-1-7 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

لقد نص مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على ضرورة إحتواء مخرجات النظام المحاسبي على ميزتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية ، فيما يلي عرض لهذه السمات: (ميدة ، 2009 : ص 537).

الخصائص الرئيسية

1- الملاءمة : يقصد بها قدرة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في التأثير على القرار المتخذ من قبل مستخدمي القوائم او التقارير المالية وبطريقة تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها. حيث تعتبر المعلومات ملائمة في حال كونها ذات قيمة تنبؤية تساعد متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. كذلك لا بد أن تمتلك المعلومات قيمة إسترجاعية تساعد متخذ القرار على التحقق من نتائج القرار المتخذ ومقارنته مع ما تم التنبؤ به مسبقاً. أما التوقيت المناسب فيقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها.

2- الموثوقية : ويقصد بها قدرة مخرجات النظام المحاسبي على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية بطريقة تساعد صانعي القرارات في بناء نماذج قراراتهم المختلفة. ولكي تمتاز المعلومات بالموثوقية لا بد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية فيما يلي عرض لها :

- الأمانة : يقصد بها صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة العمليات الاقتصادية التي تصورها بنود القوائم المالية .
- القابلية للتحقق : وتشير هذه الخاصية إلى إجماع عدد من المحاسبين على طرق قياس الأحداث الاقتصادية.
- الحيادية : تشير إلى تجنب طرق القياس التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، وذلك من أجل توفير معلومات غير متحيزة تعبر عن الواقع الفعلي للعمليات التي تقيسها، بهدف الأرتقاء بها إلى المستوى الذي يقابل تطلعات واحتياجات مستخدميها.

8-1-2 جودة القوائم المالية

إن لكل مهنة مخرجات ونتائج ، فمخرجات مهنة المحاسبة تتمثل في المعلومات المحاسبية التي تصورها التقارير الإدارية والقوائم المالية المنشورة. ففي الماضي كان إستخدام المعلومات المحاسبية محصوراً في الموظفين ، وإدارة المنشأة، وكبار الملاك ، و الدائنين، والمقرضين، والمستثمرين على المستوى المحلي . وفي ظل التطور التكنولوجي وظهور أنظمة الاتصالات وتعقد الأنشطة الاقتصادية ، ظهرت الحاجة إلى استخدام المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي نظراً لإتساع نطاق عمل منظمات الأعمال بحيث أصبح يغطي أكثر من منطقة جغرافية، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في وضع معايير محاسبية دولية تحكم إصدار هذا النوع من المعلومات وتعمل على تنظيم العمل المحاسبي (جربوع وحلس ، 2006 : ص 123) .

لذا يمكن اعتبار المحاسبة نشاطاً خديماً يهدف إلى تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية حول مدى مقدرة الإدارة على إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتوليد الربح الذي يقابل تطلعات ذوي المصالح. تهتم المحاسبة بقياس الأحداث الاقتصادية عن طريق تصنيفها ، وتلخيصها، وترتيب عرض النتائج في صورة معلومات مختصرة تمتاز بموثوقيتها ، وملاءمتها لمتخذ القرار، حيث ترمي بالمحصلة النهائية إلى إعطاء وصف مالي عن مجريات الأمور ونتائج الأحداث الخاصة داخل منظمات الأعمال ، مستخدمه لهذه الغاية أنظمة المعلومات المحاسبية لمعالجة المعلومات الاقتصادية للمشروع بهدف توصيلها إلى الأشخاص الذين ترتبط قرارات أعمالهم بمنظمة الأعمال (الدهراوي ، 2004 : 13). وبذلك فإن المحاسبة تعمل على قياس وتوصيل الأحداث الإقتصادية إلى الأطراف الداخلية والخارجية عن طريق التقارير والقوائم المالية ، حيث تشتمل القوائم المالية عادة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي و قائمة حقوق الملكية وأية ملاحظات أخرى تعتبر مكملة للقوائم المالية (الدهراوي ، 2004 : 13) .

2-8-1-1 ماهية القوائم المالية :

تعتمد منظمات الأعمال على أنظمة المعلومات المحاسبية للتقرير عن واقعية مجريات الأمور ، وذلك من خلال تزويد ذوي المصالح بإحصاءات مالية عن نتائج الأعمال تمثلها قائمة الدخل ، كما تزودهم بإحصاءات تبين ممتلكات منظمة الأعمال وما يترتب على إقتنائها من إلتزامات وحقوق ملكية (الميزانية العمومية)، في حين يبين بعضها مقدرة المنظمه على توليد التدفقات النقدية (قائمة التدفقات النقدية).

بناءً عليه ، يمكن النظر إلى القوائم المالية على أنها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإفصاح المالي الخاص بمنظمات الأعمال ، حيث تشتمل هذه المنظومة على قائمة الدخل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملاك، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة المركز المالي ، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم، هذا بالإضافة إلى اصدار جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها (علي،2004 : ص 37).

يمكن تعريف القوائم المالية على أنها " أداء محاسبية يستخدمها المحاسبون لاطهار نتيجة نشاط المؤسسة ، او مركزها المالي وذلك من خلال عرض ملخص للعمليات الاقتصادية الفعلية التي تمت خلال فترة مالية سابقة ، او توقع هذه النتيجة و المركز المالي عن فترة مالية لاحقة" (القاضي وحمدان ، 2000، ص 200).

وعليه يمكن القول بأن القوائم المالية عبارة عن أداء يتم بموجبها تصوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمنظمة الأعمال ، لمساعدة مستخدميها سواء أكانوا داخليين كإدارة والملاك ، أم خارجيين كالمستثمرين والمساهمين وأصحاب ذوي المصالح الأخرى في بناء قرارات عقلانية كل حسب اهتمامه.

2-8-1-2 أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى قياس الأحداث الإقتصادية وتوصيلها إلى المستخدمين النهائيين. فمن خلال النظام المحاسبي يتم تقديم معلومات تتعلق بموارد والتزامات المشروع والقدرة الكسبية له ، وذلك بهدف مساعدة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها (محسن ، 2008 : ص 47). فعلى سبيل المثال ،

تمتلك الأجهزة الحكومية مثل مصلحة الضرائب سُلطات بموجب القانون تخولها الحصول على المعلومات التي تريدها ، بينما لا يمتلك البعض الآخر مثل هذه السلطة مثل المستثمرين والمقرضين الذين لا يستطيعون الحصول على معلومات مالية عن منظمة الأعمال إلا من خلال القوائم المالية التي يعرضها ويقدمها المشروع ، لذلك فهم يمثلون المستخدمين الاساسيين للقوائم والتقارير المالية وتتمثل الأهداف التي حددتها لجنة (True blood 1973) للقوائم المالية بما يلي (محسن ، 2008 : ص 48) :

- 1- تزويد ذوي المصالح بمعلومات تلائم احتياجاتهم لاتخاذ القرارات.
- 2- تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الجهات المستخدمة للقوائم المالية ، بحيث يتساوى من يمتلك السلطة والنفوذ مع أولئك الذين لا يمتلكونها للحصول على معلومات مالية تمتثل إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم المختلفة.
- 3- تقديم معلومات تساعد في إجراء دراسات مقارنة وتقييم التدفقات والتنبؤ بها من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.
- 4- توفير معلومات تساعد في تقييم القدرة الكسبية للمشروع وبصوره يستطيع مستخدم المعلومات إجراء دراسات مقارنة مع فترات مالية سابقة ، للخروج بمؤشرات تساعد في تقدير المخاطر والعائد المتوقع للمستثمر .
- 5- توفير معلومات تساعد مستخدميها في تقييم قدرة إدارة منظمة الأعمال في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للتأكد من أن إستخدامها يتم بدون هدر أو إسراف ووفقاً لأسس تنص عليها اللوائح والتعليمات الداخلية لمنظمة الأعمال ، مما يعني التحقق من مقدرة الإدارة على توفير حماية اقتصادية للمنظمة ككل بالإضافة إلى مسؤوليتها التقليدية تجاه حماية أصول المنشأة " حماية قانونية بمعنى الحراسة".
- 6- تقديم معلومات أخرى تفسيرية عن العمليات والأحداث الاقتصادية تساعد في تقليل درجة المخاطرة عند بناء القرارات المختلفة من قبل مستخدمي القوائم المالية.
- 7- تقديم معلومات عن العمليات التي تمثل جزءاً من دورات الكسب غير التام مثل " الأحداث التي ابتدأت ولم تنجز بالكامل بعد، إذ يجب التقرير عن القيم الجارية عندما تختلف جوهرياً عن التكاليف التاريخية لها . كما يتوجب تجميع الأصول والخصوم في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبة عدم التأكد من المبلغ والتوقيت ومن حيث التحقيق المتوقع أو التصفية.

8- تقديم معلومات تشتمل على الكسب الدوري " قائمة الدخل ودورات الاكتساب غير التامة أو الإنتاج تحت التشغيل ومستوى الإنجاز " ، لما لها من فائده في مساعدة مستخدم القوائم المالية في التنبؤ وإجراء المقارنة وتقييم القدرة الكسبية لمنظمة الأعمال . كما يجب التقرير عن دورات الكسب التامة وعن العمليات غير التامة القابلة للتحقق ، هذا بالإضافة إلى ضرورة التقرير عن القيم المالية بواسطة قوائم متتالية عن المركز المالي وذلك بشكل منفصل نظراً لاختلاف القيم من حيث التأكد من تحقيقها.

9- التقرير عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، على ان تكون مصحوبة بالحد الأدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة.

10- تقديم معلومات تفيد في تقييم إدارة الموارد البشرية في إستغلالها للعنصر- البشري وذلك من خلال تقديم مقاييس الإنجاز المستنده في إعدادها إلى الأهداف منظمة الأعمال. إذ يجب أن يتم عرضها بطريقة يسهل على مستخدميها إجراء مقارنة مع منظمات مثيله .

11- التقرير عن الأنشطة التي تؤثر على المجتمع ككل والتي قد تلعب دوراً مهماً في تعزيز المسؤولية الإجتماعية لمنظمة الأعمال أمام ذوي المصالح.

2-8-3 المسؤولية عن إعداد القوائم المالية:

تعتبر إدارة منظمة الأعمال مسؤولة عن إصدار القوائم المالية ، حيث يطلب منها ممارسة الأساليب الرقابية اللازمة للتأكد من دقة واكتمال إعداد القوائم المالية ، وذلك لضمان التمثيل العادل للقوائم المالية وتجنب وقوع أخطاء عادية أو جوهريّة تضع منظمة الأعمال في موقع المساءلة الكاملة (جربوع، 2006 ، ص132).

لذا فإن مسؤولية الإدارة عن مراعاة عدالة عرض القوائم المالية تنحصر- في مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية المعمول بها والإفصاح عن النتائج الفعلية للإحداث الإقتصادية لضمان توفير عرض صادق يشتمل على جميع النواحي الجوهرية التي تتطلبها المعايير. حيث يتطلب العرض العادل والصادق للقوائم المالية ما يلي (حماد، 2005 ، ص 79) :

1-اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.

2- عرض المعلومات المالية ومن ضمنها السياسات المحاسبية بطريقة عادلة، وموثوق بها، وأن تكون قابلة للمقارنة، وسهلة الفهم.

3- تقديم الإيضاحات الإضافية عندما تكون متطلبات معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم التأثير على العمليات والأحداث للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي.

2-1-8-4 مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تشير الجودة في هذا المجال إلى المنفعة التي يمكن أن تحققها المعلومات المحاسبية لمستخدميها. وللإرتقاء بها إلى هذا المستوى كان لابد من إعدادها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية والرقابية المعمول بها والتي تضمن خلوها من التحريف والتضليل وبالتالي توصيل معلومات ذات مصداقية تمتثل إلى تطلعات واحتياجات مستخدميها (أبو حماد ، 2009 : ص 54).

إن المعلومات الجيدة تشير إلى المحتوى الإعلامي الأكثر تمثيلاً وملائمة لإتخاذ القرار، لذا فإن جودة المعلومات تشير إلى الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات في مقابلتها لإحتياجات مستخدميها (أبو حماد ، 2009 : ص 55).

ويرى الباحث في هذا السياق ضرورة تشكيل لجان مختصة بعمليات الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية ، بحيث تعمل على وضع إجراءات تحكم العمل المحاسبي وفقاً لطبيعة نشاط المنظمة وباستخدام نظم المعلومات المحاسبية ، مما يؤدي إلى الحد من التلاعب الرقمي عند إدخال البيانات المحاسبية. كما تعمل على إستخدام بعض الإختبارات (المحاكاه مثلاً، العميات الحسابية) للتأكد من سلامة عمل النظام لإخراج معلومات تبرر التكلفة المنفقة على استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

4- رقابة ومتابعة ردة فعل المستفيدين من المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية، ليتم تعديل أو حذف أو إضافة بعض العمليات والإجراءات التشغيلية والرقابية لمواكبة إهتمامات المستفيدين

2-2 الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1-2-2 الدراسات باللغة العربية:

(1 العبيدي، (2012)، "مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية التدقيق في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر أستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم إتباع الأسلوب الوصفي التحليل ، حيث تكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ذات صلة بموضوع الدراسة وهم (المديرين الماليين، والمدققون الداخليين، والمدققون الخارجيون)، أما عينة الدراسة فيبلغ عدد مفرداتها (203) . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي :

1- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر البيئية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- وجود أثر لمخاطر إدخال نظم المعلومات، معالجة البيانات، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما قدمت الدراسة عدة توصيات كان أهمها ما يلي :

1- التأكيد على الشركات المساهمة العامة الأردنية بإستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مع الأنتباه الى المخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم لكونها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق، والأهتمام بإدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل سليم وآمن لكون مخاطرها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2) دراسة كلبونة وآخرين (2011) ، بعنوان " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، وذلك من خلال مقارنة متوسطات بعض المقاييس المالية للأداء قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وبعد استخدامه، وقد تم استخدام بعض مقاييس الأداء المالي مثل العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على السهم الواحد (EPS) قبل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الشركات وبعد استخدامه.

دلت نتائج التحليل الإحصائي على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المقاييس المالية الثلاثة المستخدمة في الدراسة وهي (EPS ، (ROE،ROA)) قبل تاريخ استخدام نظام المعلومات المحاسبي وبعد استخدامه، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وبالتالي يوصي الباحثون بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء الشركات المالي ولفترات اختبار أطول.

3) سليم مسلم الحكيم،(2010)، "إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية القيام بتقييم بنية الرقابة الداخلية المؤتمتة من قبل مفتشي- الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا، عند قيامهم بعملية تدقيق للمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي والتي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة. لتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم إتباع

منهجية مختلطة (استقرائية استنباطية) ، تبدأ من دراسة معايير الرقابة على نظم المعلومات، مروراً بإمكانية تطبيقها من قبل مفتشي- الجهاز المركزي للرقابة المالية ومدى جدوى هذا التطبيق، لتنتهي فيما بعد الى تحديد نتائج الاستقراء، تكونت عينة الدراسة من(50) مفتشا للحسابات في الجهاز المركزي للرقابة المالية، حيث تم لتوصل إلى ما يلي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات وذلك مع

ازدياد استخدام الضوابط الرقابية المتعلقة وفق المعايير الرقابية المتعارف عليها.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات

وذلك مع ازدياد استخدام إجراءات الرقابة من قبل مفتشي الحسابات.

4) دراسة ناعسة (2009)، بعنوان " أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على

نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح

تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى معرفة أثر تطبيق تلك

النظم على الأداء المالي للشركات، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من 53 شركة صناعية

مدرجة في السوق المالي الأردني، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين

مشاركة المحاسبين في كافة مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية وبين أداء تلك النظم، كما يتبين عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء قبل وبعد تطبيق النظام باستثناء الدخل التشغيلي

إلى المبيعات في حين تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للشركات التي

تطبق أنظمة المعلومات المحاسبية وتعتمد على الحاسوب وبين المؤشرات المالية لتلك الشركات التي لا

تطبق مثل هذه الأنظمة.

5) دراسة قاعود (2007)، "دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات

الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة"

هدفت هذه الدراسة للبحث في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات

المساهمة في فلسطين و ذلك بهدف التعرف على واقعها من حيث مدى توفير مواصفات الجودة ، و توفر

القدرة و الإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات و رغبات المستخدمين،

و كذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية ، و كذلك وضع تصور واضح يساعد في تقييمها ،
وتقديم التوصيات المناسبة بهذا الخصوص. لتحقيق الغاية من هذه الدراسة تم إتباع المنهج التحليلي
الوصفي ، حيث تكونت عينة الدراسة من (150) شركة مساهمة (خدمية وصناعية وتجارية) ، وزعت
عليها الاستبانة التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات هذه الدراسة . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها
ما يلي:

1- توافر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية و بدرجات متفاوتة لدى
الشركات المبحوثة.

2- توافر عنصر مسايرة التطور، و الكفاءة و الخبرة لدى شركات البرمجة.

6) دراسة وادي، وغنيم (2007) ، بعنوان: " مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم
المعلومات الإدارية المحوسبة في بلديات محافظة غزة".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى جودة المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات
الإدارية المحوسبة في بلديات قطاع غزة في فلسطين الممثل له مجتمع الدراسة ، حيث تم أخذ عينة مكونة
من (11) بلدية في قطاع غزة ، لاستكشاف مدى فعالية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة المستخدمة في
بلديات محافظات غزة وتحديد نوع المعلومات، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع القرارات
المتخذة ودور النظام الحالي فيها، كما حددت أنواع نظم المعلومات الإدارية المحوسبة الأكثر استخداماً في
بلديات محافظات غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- يعد نظام المعلومات الإداري المحوسب المستخدم حالياً في بلديات محافظة غزة نظاماً فعالاً
في إنتاج المعلومات اللازمة لصنع القرارات.

2- يوفر هذا النظام جودة للمعلومات، لا تتناقض مع كون المعلومات حديثة ودقيقة ومتطابقة وملائمة.

3- هناك ضعف في قدرة النظام الحالي على توفير المعلومات اللازمة لتحديد أهداف البلدية واستراتيجياتها.

(7)دراسة الشريف وحريّة (2006) ، بعنوان ، " مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر. و قد قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت بهذا هذا المجال، ثم إعداد استبيان خاص تم توزيعه على عينة شاملة من البنوك العاملة (وحدة المعاينة مدراء المصارف والمحاسبين ورؤساء الأقسام ومراجعي نظم المعلومات الإلكترونية والمراجعين الداخليين والمراقبين في تلك المصارف ومهندسي وموظفي دوائر تكنولوجيا المعلومات) في محافظات قطاع غزة، و من ثم تم تحليل البيانات التي تم جمعها؛ وبناء على ذلك تم استخلاص بعض النتائج التي أسهمت في التعرف على أهم المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، و التي من أهمها: (1) مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، و ان كانت تحدث لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، إلا أنها تكرر بشكل غير كبير؛ (2) عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في قطاع غزة ؛ (3) حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك، نتيجة قلة الخبرة، الوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف؛ (4) المصارف العاملة في قطاع غزة تتبع اجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. و على ضوء نتائج الدراسة

تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها : (1) من الضروري أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها و أن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون له مندوبون في الفروع ذوو خبرة وكفاءة عالية لأجل العمل على حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف. و كذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال امن المعلومات و حمايتها.(2) ضرورة وضع إجراءات تضمن استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات للعمل في حالة الأزمات, و ذلك من خلال استخدام تجهيزات منيعة أو مرتبة بحيث تستطيع اكتشاف المخاطر قبل حدوثها والحد من وقوعها. وكذلك العمل على تعمية أو تشفير المعلومات عند الحفظ والنقل والتخزين على مختلف الوسائط كي لا يتمكن أحد من اختراقها. (3) وضع ضوابط أمن ورقابة للمعلومات المتداولة بكافة أشكالها، سواء أكانت ورقية أم اتصالات سلكية ولاسلكية والإنترنت, والعمل على سن التشريعات اللازمة لأمن المعلومات والنظم والشبكات المعلوماتية. و وجود خطة حماية أمنية شاملة والتي تنعكس على انخفاض النفقات الناتجة عن توظيف الحلول الجزئية للأمن.

2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية:

1) Salehi & Abdipour,(2011),” A Study of the Barriers of Implementation of Accounting Information System : Case of Listed Companies In Tehran Stock Exchange”

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الحواجز التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في طهران. تكون مجتمع الدراسة من (406) شركات من (36) قطاعاً صناعياً مختلفاً. أما عينة الدراسة فقد تكونت من (100) شركة مدرجة في بورصة طهران ، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أستبانة تم تطويرها لهذه الغاية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية هي واحدة من النظم الفرعية في نظام المعلومات الإدارية المهمة جداً في جميع الشركات. كما أظهرت عدداً من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في بورصة طهران وهي (الإدارة الوسطى، والموارد البشرية، و الهيكل التنظيمي، و العوامل البيئية، و المسائل المالية، و الثقافة التنظيمية).

2) Wongsim, & Gao,(2011),” Exploring Information Quality In Accounting Information Systems Adoption”

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق التي يمكن بموجبها التحكم بنوعية المعلومات من خلال تبني نظم المعلومات المحاسبية. ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحث بإقتراح إطار مفاهيمي لسبل التحكم بنوعية المعلومات خلال عملية تشغيل نظام المعلومات المحاسبي المستخدم. حيث تم تبني المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اللازمة لإستكمال متطلبات هذه الدراسة. حيث تكونت وحدة المعاينة من (44) فرداً يعملون في (10) شركات صناعية في تايلاند.

توصلت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي المقترح للتحكم بنوعية المعلومات يساعد في الإرتقاء بمستوى القرارات المتخذة في الشركات الصناعية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي فقد أوصى الباحث بضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية خاصة في ظل تعقد وتشعب الأنشطة الخاصة بالشركات الصناعية.

3) Ariwa & Eseimokumoh,(2008),” Financial Informatics Enterprise And Audit Risk In Developing Economy “

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى التدقيق في نيجيريا. كما سعت إلى الكشف عن أثر المشاريع المعلوماتية المالية ومخاطر التدقيق على تنمية قطاع الأقتصاد. تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي أختار الباحثان فيها مكاتب التدقيق في نيجيريا لتطبيق دراستهما فيها للتوصل إلى النتائج المرجوة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة مائة تكونت من مجموعة من المدققين في شركات تدقيق مختصة في نيجيريا.

وخلصت الدراسة إلى ان مخاطر نظم المعلومات المحاسبية تؤثر سلباً على أداء مكاتب التدقيق، ويعود ذلك إلى عدم وعي المدققين في هذه المكاتب إلى طبيعة المخاطر التي تواجهها أنظمة المعلومات التي ترتبط بعمليات التدقيق، وبالتالي عدم قدرتهم على التعامل معها ومعالجتها.

4) Noor & Malcolm,(2007)," Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysia Manufacturing Firms

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المستويات المختلفة من الملاءمة لنظم المعلومات المالية في سياق محدد للشركات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في ماليزيا والعوامل المؤثرة فيها وبشكل خاص قد ركزت الدراسة على الملاءمة بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية ؛ ولهذا الغرض قام الباحثان باستخدام استبيان لبيانات (214) شركة جمعت خصائص المعلومات على (19) حساب لكلتا المتطلبات والقدرة وقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1- إن استخدام المدخل المعتدل والأدلة المكتسبة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية، في بعض الشركات كان مرتفعاً؛ مما يعني أن هناك توافقاً بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد تلك المعلومات.

2- هناك بعض العوامل (قدرة النظام على احتواء المعلومات الخاصة بالشركة المستخدمة له، ومقومات النظام) التي تحدد مدى ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية للشركات الصغيرة مثل طبيعة النشاط وحجم العمل ومدى إمتثالهما إلى متطلبات تشغيل النظام. وبشكل عام فإن ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية تتعلق بمستوى وعي وإدراك العاملين في الشركات الصغيرة لمتطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات ، مما قد يؤدي إلى الاستعانة بخبرات من شركات وهيئات دولية وشركات محاسبة لإثراء كادر الشركات الصغيرة بفتيات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصغيرة.

5) Deborah and Wen,(2007), "Reducing the Threat Levels for Accounting Information Systems Challenges for Management , Accountants, Auditors, and Academicians

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثلت عينة الدراسة في وزارة الأمن الداخلي والتي أشتملت على عينة الدراسة المكونة من إدارة الوزارة ، ومجموعة من محاسبيها، ومدققيها، كما أشتملت على مجموعة من الأكاديميين الذي يعملون ضمن مرتب الوزارة. ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحثان بتقسيم مخاطر أمن المعلومات إلى خمسة مستويات تظهرها ألوان مختلفه تشير إلى مستوى الخطر (التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها) ، حيث يشير اللون الأحمر إلى تهديد شديد لإختراق النظام المعمول به وبالتالي يعتبر تهديداً قوياً إلى للأمن القومي، في حين يشير اللون البرتقالي إلى مستوى أقل من التهديد ولكنه مرتفع ، كما يشير اللون الأصفر إلى المخاطر القابلة للتصعيد والتي من الممكن أن تصبح تهديداً قوياً للأمن القومي ، في حين يشير اللون الأزرق إلى المخاطر الحذره والتي يمكن السيطرة عليها ، ويشير اللون الأخضر- إلى المخاطر المنخفضة.ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة قام الباحثان بإتباع المنهج الوصفي من خلال توزيع إستبانه على وحدة المعاينة المذكوره ، والتي أشتملت على فقرات تهدف إلى تحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة إدارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها.

وقد حددت الدراسة أنه عند مستوى التهديد الحذر يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات المالية والإدارية والاستثمارية الرشيدة لأنها تستند إلى معلومات ملائمة وشفافة وموثوق بها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- إن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية يضمن إنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إما يقع على عاتق الإدارة في الشركة.

2- إن إدراك خطر التهديد الذي تواجهه الشركات إما يقع على عاتق المحاسبين والإدارة ومحلي النظم وعليهم الإبلاغ عن الأخطار الناجمة عن التهديدات التي تواجهها أنظمة المعلومات في الشركة.

6) Almutairi , and Subramanian,(2005), " Empirical Application of the Delone and Mclean Model in the Kuwaiti Private Sector

هدفت الدراسة إلى تطبيق نموذج (Deton and Mclean (1992) المتعلق بتحديد المتغيرات التي تقيس أداء نظم المعلومات في القطاع الخاص الكويتي ، وذلك من خلال ستة عوامل هي جودة النظام، وجودة المعلومات، واستخدام النظام، ورضا مستخدمي النظام، وتأثير النظام في مستخدميه، وتأثيره في أداء الشركة، وقد تم إجراء اختبار حول مدى نجاح نظم المعلومات المطبقة على عينة مكونة من 7 شركات تمثل 7 قطاعات في الكويت، حيث تم تحليل الانحدار لإيجاد العلاقة بين المتغيرات الواردة في النموذج المذكور، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الغاية من هذه الدراسة، حيث توصلوا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من جودة النظام وجودة المعلومات ورضا مستخدمي النظام، كما أن استخدام النظام من قبل المستخدمين يؤثر على نحو مباشر في اتجاهات هؤلاء المستخدمين تجاه النظام.

أوصى الباحثان بما يلي :

1- استخدام النموذج في منظمات الأعمال نظراً للمنفعة التي يمكن الحصول عليها من خلاله لبناء قرارات تلائم احتياجات المنظمة.

2- ضرورة وضع مقاييس لجودة المعلومات، وجودة الخدمة، ودليل لإستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية، في المؤسسات العامة والخاصة للحصول على رضى المستخدم.

3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها بما يلي :

(1) التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة ما يتم نشره من قوائم مالية ، وذلك من خلال دراستها لمراحل إدخال ومعالجة البيانات والتقارير عنها ، والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة في حدود علم الباحث، إذ تمحورت حول سعيها إلى تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، من خلال الإرتقاء بها لتطلعات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية. كما ركزت على تقييمها لأداء أفضل من خلال التعرف على المخاطر التي يحتكم إليها نظام المعلومات المحاسبي .

(2) التعرف على مدى اهتمام الشركات الصناعية الكويتية بنظم المعلومات المحاسبية، وعلى الأساليب المستخدمة لطرق قياس العمليات المحاسبية ، والتي تضمن التقرير عن معلومات ذات موثوقية تلئم احتياجات مستخدميها.

(3) تركيز هذه الدراسة على جانب حيوي ومهم في دنيا الأعمال ألا وهو جودة القوائم المالية ، وبالتالي فمن شأنها زيادة وعي وإدراك العاملين في الشركات الصناعية الكويتية ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية بحيث تتم وبصورة تخدم مستخدميها.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

1-3 منهجية الدراسة

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

3-3 مصادر جمع المعلومات

4-3 أساليب القياس الإحصائي

1-3 منهجية الدراسة :

لتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة ، سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل ممثلاً في (إدخال البيانات المحاسبية، معالجة البيانات المحاسبية، التقرير عن المعلومات المحاسبية) على جودة القوائم المالية كمتغير تابع ممثلاً في (الملاءمة، والموثوقية) . ولتحقيق هذه الغاية سيتم ترتيب زيارات ميدانية لموقع عينة المبحوث لجمع المعلومات اللازمة من خلال الاستبانة التي سيتم تطويرها بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة والمواضيع ذات الصلة بالموضوع والتي ستمر بالمراحل الروتينية لاعتمادها كأداة يمكن الاعتماد عليها لجمع المعلومات ، ومن ناحية أخرى فهي تحليلية، حيث سيتم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي سيتم تطويرها بالأعتماد على مقياس ليكرت الخماسي إلى البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك بهدف تحويل متغيرات الدراسة غير الكمية الى متغيرات كمية نستطيع من خلالها إثبات صحة فروضها والخروج بالنتائج والتوصيات.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي والبالغ عددها (29) شركة صناعية ، حيث تم اختيار (10) شركات منها بشكل عشوائي لتمثل عينة الدراسة ، في حين تم تحديد وحدة المعاينة بالمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم ، وفيما يلي عرض للشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها لتشمل عينة الدراسة :

جدول رقم (1) عينة الدراسة

وحدة المعاينة			اسم الشركة الصناعية	الرقم
مدقق داخلي	محلل نظم	مراقب مالي		
13	1	1	الشركة الكويتية لصناعة الانابيب	1
13	1	1	شركة أسمنت الكويت	2

13	1	1	شركة الشعبية الصناعية	3
13	1	1	شركة السكب الكويتية	4
13	1	1	شركة الصناعات المتحدة	5
13	1	1	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	6
13	1	1	شركة صناعات التبريد والتخزين	7
13	1	1	شركة الصناعات الوطنية	8
13	1	1	الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية	9
13	1	1	شركة المعادن والصناعات التحويلية	10
130	10	10	المجموع الفرعي	
150	المجموع الكلي			

المراجع : بورصة الكويت - لاوراق المالية ، متوفر الكترونياً

<http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx>, accessed on 17/3/2012.

هنا تجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع الإستبانة على وحدة المعاينة المكونة من 150 فرداً ، والتي تم إختيارها من مجتمع مكون من 29 شركة صناعية في دولة الكويت. تم إسترداد 142 إستبانة بسبب عدم إجابة 8 أفراد من العينة المبحوثة، واستبعدت 7 منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي ليصبح مجموع الإستبانة التي أخضعت إلى التحليل الإحصائي مساويا 135 استبانة.

1-2-3 خصائص الشركات عينة الدراسة

أما فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، فقد قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة وتم تلخيص النتائج في الجداول الآتية :

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
72.60	98	ذكر
27.4	37	أنثى
100.0	135	المجموع

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس إلى أن نسبة الذكور قد بلغت (62.6%) في حين بلغت نسبة الإناث (27.4%) ، مما يعني ان نسبة تأثير الذكور في نتائج الدراسة تصل إلى حوالي ضعفي أثر الإناث.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة %	التكرار	العمر
56.3	76	اقل من 31
28.9	39	40-31
12.6	17	50-41
2.2	3	60-51
100.0	135	المجموع

يشير الجدول رقم (3) والمتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، إلى أن ما نسبته (56.3%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين أعمارهم أقل من 31 سنة، مما يعني بأن تقريباً نصف وحدة المعاينة تكونت من ذوي الأعمار الصغيرة والتي سيكون لها الأثر الأكبر على نتائج الدراسة، بينما نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين (31- 40) سنة (28.9%)، مما يعني أن نسبة تأثير الأعمار المتوسطة على نتائج الدراسة مساوٍ إلى (28.9%) ، في حين بلغ تأثير الشريحة العمرية الكبيرة على نتائج الدراسة ما يقارب (14.8%) ، حيث تكونت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم من (41- 50) سنة (12.6%). و حصل أفراد عينة الدراسة الذين أعمارهم (51-60) سنة على نسبة (2.2%)

– المؤهل التعليمي

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المؤهل التعليمي
72.6	98	بكالوريوس
2.2	3	دبلوم عالي
20.0	27	ماجستير
5.2	7	دكتورة
100.0	135	المجموع

فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، فيشير الجدول رقم (4) إلى أن أكثر من نصف العينة هم من حملة درجة البكالوريوس وبنسبة (72.6%)، وهذا يعني أن أكثر من نصف العينة المبحوثة قد تكون غير ملزمة بوضع الدراسة، وأن ما نسبته (2.2%)

من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الدبلوم العالي والتي قد تكون لديهم المعرفة ولو بسيطة بموضوع الدراسة. وأن ما نسبته (20%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الماجستير، وأخيرا بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن هم حاصلون على شهادة الدكتوراة (5.2%). وهذا يعني بأن حوالي (25.2%) من العينة المبحوثة يتوقع أن يكون لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة .

– الخبرة

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة %	التكرار	المده
49.6	67	أقل من 5 سنوات
35.6	48	5 سنوات وأقل من 10 سنوات
6.7	9	10 سنوات وأقل من 15 سنوات
8.1	11	15 سنة فما فوق
100.0	135	المجموع

من حيث توزيع أفراد عينة الدراسة المستجيبين من حيث عدد سنوات الخبرة، فقد تبين أن ما نسبته (49.6%) من المستجيبين هم ممن عدد سنوات خبرتهم 5 فأقل،، وهذا يعني بأن ما يقارب نصف العينة المبحوثة تكونت من ذوي الخبرة القليلة والتي يتوقع أن يكون لها الأمام البسيط بأثر نظم المعلومات المحاسبية على تحسين جودة القوائم المالية، وأن ما نسبته (35.6%) من المستجيبين هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من (5 سنوات وأقل من 10 سنوات)، . وأن (6.7%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من (10 سنوات وأقل من 15 سنة)،

مما يعني بان أكثر من نصف العينة المبحوثة تكونت من ذوي الخبرة المتوسطة، والتي يتوقع أن يكون لديهم الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بأثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية . وبينت النتائج أن (8.1%) من الأفراد الذين شملتهم الدراسة هم ممن عدد سنوات خبرتهم 15 سنة فما فوق، وهي الفئة التي يتوقع ان يكون لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

– المستوى الوظيفي

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المستوى الوظيفي
85.20	115	مدقق داخلي
7.40	10	مراقب مالي
7.40	10	محلل نظم
100.0	135	المجموع

فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي، فيشير الجدول رقم (6) إلى أن أكثر من نصف العينة هم من مدققين داخليين وبنسبة (85.20%)، الذي يعني توافر المعرفة لديهم عن موضوع الدراسة، وأن ما نسبته (7.40%) من أفراد عينة الدراسة هم مراقبون ماليون ، مما يعني بأن (7.40%) من أفراد العينة المبحوثة هم ممن تتوافر لديهم المعرفة على النواحي المالية ، وأخيرا بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن مستواهم الوظيفي محللو نظم (7.40%) ، وهم الفئة التي تتوفر لديهم المعرفة بنظم المعلومات المحاسبية .

3-3 مصادر جمع المعلومات

أستند الباحث الى المصادر التالية لتحقيق الغاية من هذه الدراسة، والمتمثلة في معرفة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية :

المصادر الاولية :

تتمثل المصادر الأولية في الزيارات الميدانية لمواقع الشركات الصناعية الكويتية التي تم اختيارها كعينة لإتمام متطلبات هذه الدراسة . حيث سيتخلل هذه الزيارات توزيع أداة (الإستبيان - ملحق رقم 1) الدراسة على وحدة المعاينة المكونة من مدراء ، و رؤساء أقسام، و محاسبين ، كما سيتم الإجابة عن أية استفسارات أثناء تعبئة الاستبانة لضمان الحصول على معلومات دقيقة تساعد في زيادة موضوعية ما سيتم التوصل اليه من نتائج على ضوء التحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة فروض الدراسة.

فقد تكوّنت أداة الدراسة (الإستبانة) من خمسة أجزاء رئيسة هي:

-الجزء الأول: تضمّن هذا الجزء خمسة متغيرات متعلقة بالخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة وهي (الجنس، والعمر، والمؤهل التعليمي، وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي) .
- الجزء الثاني: فقرات تقيس أبعاد المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) وتتضمن :

- إدخال البيانات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 1- 9
- معالجة البيانات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 10-19
- التقرير عن المعلومات المحاسبية: وتم قياسه من خلال الفقرات 20-26

-الجزء الثالث: فقرات تقيس أبعاد المتغير التابع (جودة القوائم المالية) وهي:

- الملاءمة: وتم قياسه من خلال الفقرات 27-32
- الموثوقية: وتم قياسه من خلال الفقرات 33-37

المصادر الثانوية:

وتشمل على ما يلي :

- 1) المراجع والمصادر المكتبية ، العربية والإنجليزية ذات العلاقة والتي سيتم الاعتماد عليها لإعداد الجانب النظري للدراسة
- 2) الوثائق والأوراق والتقارير المتعلقة بالشركات الصناعية الكويتية والتي من شأنها إثراء الباحث بمعلومات عن الشركة المبحوثة والتي قد تفيد في الجانب العملي .
- 3) الدراسات والمجلات المحكمة ومواقع الانترنت ذات الصلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

1-3-3 صدق وثبات أداة الدراسة

1-1-3-3 الصدق الظاهري

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة من خلال اتباعه منهج الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات الأردنية الحكومية منها والخاصة ، حيث تمّ تحكيمها من قبلهم بمنهجية علمية، إلى أن وصلت أداة الدراسة إلى شكلها النهائي (ملحق رقم 1).

2-1-3-3 الموثوقية Reliability: لاختبار الثبات، قام الباحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس وفقا لإجابات الأفراد المبحوثين والبالغ عددهم (150) فردا، والجدول رقم (6) يوضح نتائج الإختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة ولأداة ككل مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية لكونها أكبر من (60%) (Malhotra, 2004, p: 268).

جدول رقم (7)

نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا

قيمة (α) ألفا %	عدد الفقرات	البعد	
77.6%	9	ادخال البيانات المحاسبية	المتغير المستقل نظم المعلومات المحاسبية
72.4%	10	معالجة البيانات المحاسبية	
81.3%	7	التقرير عن المعلومات المحاسبية	
72.6%	26	المتغير المستقل ككل	
83.6%	6	الملاءمة	المتغير التابع جودة القوائم المالية
65.7%	5	الموثوقية	
79.1%	11	المتغير التابع ككل	
81.9%	37	الأداة ككل	

4-3 تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الانسانية والاجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية الآتية للإجابة عن أسئلة البحث، كذلك اختبار الفرضيات الواردة فيه، وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: قام الباحث باستخراج المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

3. معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): للتأكد من درجة ثبات أداة قياس الدراسة.

4. اختبار الانحدار البسيط: بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

5. الوزن النسبي والذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبيديل - الحد الأدنى للبيديل) / عدد المستويات

$$\text{طول الفئة} = (5 - 1) / 3 = 1.33$$

وبذلك يكون الوزن النسبي المنخفض من 1 - 2.33

والوزن المتوسط من 2.34 - 3.67

والوزن المرتفع من 3.68 - 5

الفصل الرابع

1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة

2-4 إختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى معالجة البيانات من حيث المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لوصف اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات الدراسة، و التي تقيس المتغيرات المستقلة و التابعة من حيث الأهمية بالاعتماد على الوسط الحسابي للفقرة.

1-4 وصف إتجاهات عينة الدراسة

أولاً: المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

(1) إدخال البيانات المحاسبية

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات ادخال البيانات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تراجع المعاملة الإقتصادية من قبل المسؤولين في الدائرة المالية تمهيداً لإدخالها على نظام المعلومات المحاسبي.	3.6	1.38865	متوسطة
2	يتم الإستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام.	4.05	1.20520	مرتفعة
3	تُرحل القيود المحاسبية إلى النظام المحاسبي من قبل مدراء الدائرة المالية.	3.7	1.12684	مرتفعة
4	تتوفر آلية في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم تساعد في رفض المعلومات المدخلة أكثر من مرة.	3.5	1.44450	متوسطة

متوسطة	1.20589	3.27	يتم توليد رقماً إلكترونياً من قبل النظام يميز المعاملات الإقتصادية عن بعضها البعض.	5
مرتفعة	1.08393	4.25	تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة.	6
مرتفعة	1.23779	3.71	تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام.	7
متوسطة	1.48875	3.19	يتم ترتيب المعاملات الإقتصادية يدوياً قبل الإدخال لنظام المعلومات المحاسبي.	8
متوسطة	1.37389	3.24	تجرى عملية مطابقة بين المجاميع المسجلة يدوياً والمسجلة إلكترونياً بعد الإنتهاء من عملية الإدخال.	9
متوسطة	0.7728	3.62	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام	

يظهر من الجدول رقم (8) بأن المتوسط الحسابي العام لإدخال البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.62) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطاً لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 - 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.7728) إلى ان تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (إدخال البيانات المحاسبية) لقياس المتغير المستقل. فقد جاءت الفقرة " تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة " في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة و بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (1.08)، فيما جاءت الفقرة " تتم الاستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام " في المرتبة الثانية بأهمية نسبية مرتفعة و بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (1.2)، بينما جاءت الفقرة " تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية مرتفعة و بمتوسط حسابي (3.71)

وانحراف معياري (1.23). في حين جاءت الفقرة "تُرحل القيود المحاسبية إلى النظام المحاسبي من قبل مدراء الدائرة المالية" في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية مرتفعة ومتوسط حساي (3.70) وانحراف معياري (1.12684)، كما جاءت الفقرة " تراجع المعاملة الاقتصادية من قبل المسؤولين في الدائرة المالية تمهيداً لإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي" في المرتبة الخامسة وبأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حساي (3.6) وانحراف معياري (1.38865). وجاءت الفقرة " تتوافر آلية في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم تساعد في رفض المعلومات المدخلة أكثر من مرة" في المرتبة السادسة وبأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حساي (3.5) وانحراف معياري (1.44450). أما الفقرة " يتم توليد رقماً إلكترونياً من قبل النظام يميز المعاملات الإقتصادية عن بعضها بعضاً" فقد جاءت في المرتبة السابعة وبأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حساي (3.27) وانحراف معياري (1.20589). كما جاءت الفقرة " تجرى عملية مطابقة بين المجاميع المسجلة يدوياً والمسجلة إلكترونياً بعد الإنتهاء من عملية الإدخال" في المرتبة الثامنة وبأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حساي (3.24) وانحراف معياري (1.37389). واحتلت الفقرة " يتم ترتيب المعاملات الإقتصادية يدوياً قبل الإدخال إلى نظام المعلومات المحاسبي" المرتبة التاسعة بأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حساي (3.19) وانحراف معياري (1.48875).

2) معالجة البيانات المحاسبية

تم قياس هذا المتغير من خلال (10) فقرات، ويتضمن الجدول رقم (9) نتائج كل من المتوسط الحساي والانحراف المعياري للوصف والوزن النسبي للتقييم.

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعالجة البيانات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحساي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي

متوسطة	1.23062	3.3111	يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة.	10
متوسطة	1.42325	3.4519	يتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية.	11
متوسطة	1.39703	3.4593	تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام).	12
متوسطة	1.57545	3.5926	تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام.	13
متوسطة	1.37224	3.6593	يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة.	14
مرتفعة	1.25812	3.8815	التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة.	15
متوسطة	1.38367	3.1037	توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المراجع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة.	16
متوسطة	1.14475	3.5333	توفر التقنية المستخدمة في نظام التشغيل إمكانية لتخزين ما يتم معالجته من البيانات لفترات طويلة.	17
مرتفعة	1.13865	3.8444	آلية المعالجة المستخدمة تعتبر مرنة لدرجة أنها تستوعب التغيرات المهنية (التحديث على معايير المحاسبة والقوانين المعمول بها) .	18

متوسطة	1.28713	3.6667	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بمعالجة كم هائل من العمليات المحاسبية	19
متوسطة	0.6140	3.55	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لتشغيل البيانات المحاسبية	

يظهر من الجدول رقم (9) بأن المتوسط الحسابي العام لتشغيل البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.55) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطاً لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 - 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.6140) إلى أن تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (لمعالجة البيانات المحاسبية) لقياس المتغير المستقل. حيث جاءت الفقرة " التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة" في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.25). في حين جاءت الفقرة " آلية المعالجة المستخدمة تعتبر مرنة لدرجة أنها تستوعب التغيرات المهنية (التحديث على معايير المحاسبة والقوانين المعمول بها) " في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية مرتفعة و بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (1.13). في حين جاءت الفقرة " يسمح نظام المعلومات المحاسبي بمعالجة كم هائل من العمليات المحاسبية" في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية متوسطة و بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.28) . كما جاءت الفقرة " يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة" في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية متوسطة و بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.37). كما جاءت الفقرة " تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام" في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية متوسطة و بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (1.57). وجاءت الفقرة " توفر التقنية المستخدمة في نظام التشغيل إمكانية لتخزين ما تتم معالجته من البيانات لفترات طويلة" في المرتبة السادسة بأهمية نسبية متوسطة و بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.14)

. في حين جاءت الفقرة " تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام)" في المرتبة السابعة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.4593) وانحراف معياري (1.39). وجاءت الفقرة " تتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية" في المرتبة الثامنة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.4519) وانحراف معياري (1.42). كما جاءت الفقرة " يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة" في المرتبة التاسعة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (1.23). أما الفقرة " توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة" فقد أتت في المرتبة العاشرة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.10) وانحراف معياري (1.38).

3) مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول مخرجات نظام المعلومات

المحاسبي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
20	تقلل المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة النظام المستخدم عنصر- المخاطرة أمام متخذي القرارات.	3.6667	1.41421	متوسطة

مرتفعة	1.36278	3.7259	توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية التحقق من المعلومات قبل التقرير عنها.	21
متوسطة	1.46573	3.2296	توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية إكتشاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات.	22
متوسطة	1.23349	3.0296	يتم توثيق المعلومات في ملفات خاصة للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	23
متوسطة	1.59508	3.4222	يتم فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	24
متوسطة	1.39544	3.4222	التقنية المستخدمة في النظام تسمح بتنفيذ خدمات جديدة متطورة عند الطلب.	25
مرتفعة	1.29962	3.8593	الضوابط الرقابية المستخدمة في النظام تضمن دقة ما يتم التقرير عنه من معلومات	26
متوسطة	0.5205	3.47	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للتقرير عن المعلومات المحاسبية	

يظهر من الجدول رقم (10) بأن المتوسط الحسابي العام للتقرير عن البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.47) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطاً لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 - 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.5205) إلى ان تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة وإمكانية الإعتماد على هذا المتغير (للتقرير عن البيانات المحاسبية) لقياس المتغير المستقل. حيث جاءت الفقرة "الضوابط الرقابية المستخدمة في النظام تضمن دقة ما يتم التقرير عنه من معلومات" بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (1.29)، فيما جاءت الفقرة " توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية التحقق من المعلومات قبل التقرير عنها " في المرتبة الثانية بأهمية نسبية مرتفعة وبتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.36)،

بينما جاءت الفقرة " تقلل المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة النظام المستخدم عنصر- المخاطرة أمام متخذي القرارات " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية متوسطة وممتوسط حسايي (3.66) وانحراف معياري (1.41). أما الفقرة المتعلقة بـ " يتم توثيق المعلومات في ملفات خاصة للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح " فقد جاءت في المرتبة الرابعة وبأهمية نسبية متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسايي لها (3.03) و انحراف معياري (1.23). وجاءت الفقرتان " التقنية المستخدمة في النظام تسمح بتنفيذ خدمات جديدة متطورة عند الطلب " و " يتم فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح " في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية متوسطة وممتوسط حسايي (3.42) وانحراف معياري (1.39) و (1.59) على التوالي . لتأتي الفقرة " توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية اكتشاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات " في المرتبة السادسة بأهمية نسبية متوسطة وممتوسط حسايي (3.22) وانحراف معياري (1.46).

ثانيا: المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

(1) الملاءمة

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية لخاصية الملاءمة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسايي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
27	تساعد مخرجات النظام المستخدم على توقع نتائج مستقبلية تفيد متخذي القرارات.	3.0889	1.26058	متوسطة
28	تساعد تقنية النظام المستخدم في إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.	3.3481	1.52256	متوسطة

مرتفعة	1.10088	4.0667	لايوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام .	29
متوسطة	1.23062	3.3111	إزداد رضى مستخدمي المعلومات المحاسبية عن سرعة ورود المعلومة في ظل إستخدام النظام المعمول به.	30
متوسطة	1.42325	3.4519	قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة.	31
متوسطة	1.39703	3.4593	قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس .	32
متوسطة	0.5832	3.45	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لمتغير الملاءمة	

يظهر من الجدول رقم(11) بأن المتوسط الحسابي العام لملاءمة البيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.45) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطاً لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 - 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.5832) إلى أن تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الإعتماد على هذا المتغير (ملاءمة البيانات المحاسبية) لقياس المتغير التابع (جودة القوائم المالية). حيث جاءت الفقرة " لا يوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام " في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (1.1)، فيما جاءت الفقرة " قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس " في المرتبة الثانية بأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (1.39)، بينما جاءت الفقرة " قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.45)

وانحراف معياري (1.42). أما الفقرة المتعلقة بـ تساعد مخرجات النظام المستخدم على توقع نتائج مستقبلية تفيد متخذي القرارات " فقد جاءت في المرتبة الرابعة وبأهمية نسبية متوسطة حيث متوسطها الحسابي (3.1) و انحراف معياري (1.26). وجاءت الفقرة " تساعد تقنية النظام المستخدم في إيصال المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب" في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (1.52). لتأتي الفقرة " إزداد رضى مستخدمي المعلومات الحاسوبية عن سرعة ورود المعلومة في ظل إستخدام النظام المعمول به" في المرتبة السادسة وبأهمية نسبية متوسطة ومتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (1.23).

(2) الموثوقية

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخاصية الموثوقية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
33	تعتبر مخرجات النظام المستخدم على درجة عالية من التطابق مع الظواهر الإقتصادية المراد التعبير عنها في التقارير المالية.	3.5926	1.57545	متوسطة
34	تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود (عدم إكمال العمليات).	3.6593	1.37224	متوسطة

مرتفعة	1.25812	3.8815	تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود (إسقاط أي إعتبرات مهمة من التقارير).	35
متوسطة	1.38367	3.1037	تمتاز مخرجات النظام المعمول به بتصوير حقائق صادقة دون حذف أو إستثناء تساعد الإدارة في بناء قرارات رشيدة.	36
متوسطة	1.14475	3.5333	تمثل أسس القياس العلمي للعمليات الإقتصادية في النظام المستخدم إلى المعايير المحاسبية المعمول بها في الكويت .	37
متوسطة	0.8792	3.55	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لمتغير التمثيل الصادق	

يظهر من الجدول رقم (12) بأن المتوسط الحسابي العام للتمثيل الصادق للبيانات المحاسبية مساوٍ إلى (3.55) ، وهذا يعني بأن الوزن النسبي لهذا المتغير يعتبر متوسطاً لأن الوسط الحسابي العام له يقع ضمن الفئة المتوسطة (2.34 - 3.67) ، كما يشير الإنحراف المعياري العام (0.8792) إلى ان تشتت القيم حول الوسط الحسابي منخفضه مما يعني بالضرورة ملاءمة و إمكانية الاعتماد على هذا المتغير (التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية) لقياس المتغير التابع (جودة القوائم المالية). حيث جاءت الفقرة "تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود (إسقاط أية إعتبرات مهمة من التقارير)" في المرتبة الأولى بأهمية نسبية مرتفعة وبتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.25)، فيما جاءت الفقرة " تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود(عدم إكمال العمليات)" في المرتبة الثانية بأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.65)

وانحراف معياري (1.37)، بينما جاءت الفقرة " تمتاز مخرجات النظام المعمول به بتصوير حقائق صادقة دون حذف أو إستثناء تساعد الإدارة في بناء قرارات رشيدة " في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.1) وانحراف معياري (1.38). في حين جاءت الفقرة " تعتبر مخرجات النظام المستخدم على درجة عالية من التطابق مع الظواهر الإقتصادية المراد التعبير عنها في التقارير المالية" في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (1.57). لتأتي الفقرة " تمثل أسس القياس العلمي للعمليات الاقتصادية في النظام المستخدم إلى المعايير المحاسبية المعمول بها في الكويت" في المرتبة الخامسة وبأهمية نسبية متوسطة وبتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.14).

2-4 اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى

فرضية العدم H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

تم اختبار فيما إذا كان هنالك أثر لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية ، والجدول رقم (13) يبين مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (13)

نتائج اختبار الإنحدار البسيط لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية

نتيجة فرضية العدم	Sig	قيمة R ²	F المحسوبة
رفض	0.00	0.191	31.37

تم استخدام التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار البسيط (simple regression) لاختبار أثر إدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية حيث يعرض الجدول رقم (13) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث تبين من خلال نتائج التحليل أن النموذج دال إحصائياً في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة F (31.37) و قيمة R² كانت 0.191، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه إذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، و من خلال ذلك يتبين للباحث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية و بدرجة كبيرة.

الفرضية الثانية

فرضية العدم HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

تم اختبار فيما إذا كان هنالك أثر لتشغيل البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية ، والجدول رقم (14) يبين مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (14)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

نتيجة فرضية العدم	Sig	قيمة R ²	F المحسوبة
رفض	0.00	0.697	305.81

تم استخدام التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار البسيط (simple regression) لاختبار أثر معالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية حيث يعرض الجدول رقم (14) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث تبين من خلال نتائج التحليل أن النموذج دال إحصائياً في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة (305.81) F و قيمة R^2 كانت 0.697، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية وقاعدة القرار التي تبين أنه إذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة والعكس صحيح، يتبين للباحث وجود أثر لتشغيل البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية و بدرجة كبيرة، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وهي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

الفرضية الثالثة:

فرضية العدم: H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

الفرضية البديلة: H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

تم اختبار فيما إذا كان هنالك أثر للتقرير عن المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية، والجدول رقم (15) يبين مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الإنحدار البسيط لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية.

F المحسوبة	قيمة R^2	Sig	نتيجة فرضية العدم
32.4	0.196	0.00	رفض

تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام الانحدار البسيط (simple regression) لاختبار أثر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية حيث يعرض الجدول رقم (15) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث تبين من خلال نتائج التحليل أن النموذج دال إحصائياً في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة F (32.4) وقيمة R^2 كانت 0.196، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية وقاعدة القرار التي تبين أنه إذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث وجود أثر للتقرير عن المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية و بدرجة كبيرة، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وهي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتقرير عن المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية .

الفرضية الرابعة

فرضية العدم H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).

تم اختبار فيما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، والجدول رقم (16) يبين مخرجات برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذا الاختبار .

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين لاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم

المتغير	قيمة F	Sig	نتيجة فرضية العدم
الجنس	0.89	0.654	قبول
العمر	7.75	0.01	رفض
مؤهل العلمي	5.26	0.023	رفض
الخبرة	13.41	0.00	رفض
المستوى الوظيفي	23.1	0.00	رفض

تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، والجدول رقم (16) يعرض نتائج اختبار صحة هذه الفرضية، حيث تبين من خلال نتائج التحليل أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير الجنس حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.654)، في حين بلغت قيمة $F(0.89)$ ، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية وقاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية)

أقل أو تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير الجنس للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم. و تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير العمر حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.01)، في حين بلغت قيمة $F(7.75)$ ، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير العمر للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم. أما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.023)، في حين بلغت قيمة $F(5.26)$ ، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم. وممتابعة النتائج ايضا يتبين لدينا أنه يوجد فروقات ذات دلالة احصائية تعزى إلى متغير الخبرة حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة $F(13.41)$ ، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل أو تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير الخبرة للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم.

و بالنهاية تبين من خلال نتائج التحليل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى على متغير المستوى الوظيفي حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.00)، في حين بلغت قيمة $F(23.1)$ ، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الأهمية و قاعدة القرار التي تبين أنه اذا كانت القيمة المعنوية (مستوى الأهمية) أقل او تساوي 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم و نقبل البديلة و العكس صحيح، يتبين للباحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم.

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 المقدمة

2-5 النتائج

3-5 التوصيات

1-5 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية. حيث تمت صياغة مجموعة من الأسئلة التي استند إليها الباحث في تطوير فروض الدراسة ، والتي تم إخضاعها إلى حزمة الإختبارات التي يحوي عليها برنامج SPSS للخروج بنتائج وتوصيات الدراسة.

2-5 النتائج

(1) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدخال البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تشير نتائج التحليل بأن المسؤولين في الدوائر المالية للعيونة المبحوثة يقومون بمراجعة المعاملات الاقتصادية ، كما تتم الإستعانة بهم من قبل موظفي الدوائر المالية لتوجيه القيود المحاسبية لضمان إدخال بيانات سليمة تعكس الواقع الفعلي للعمليات الاقتصادية . ومن ناحية أخرى فقد بينت نتائج التحليل بأن عمليات ترحيل القيود المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية لا تتم إلا من قبل المسؤول في الدائرة المالية وذلك كنوع من الأساليب الرقابية التي يتم بموجبها تحديد عدد الأشخاص المسؤولين عن قاعدة البيانات المحاسبية ، الأمر الذي يسهل تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في حال اكتشاف ممارسات لا يمتثل مضمونها إلى القواعد والتشريعات المعمول بها ، خاصة وإن مثل هذه الممارسات من شأنها تحوير واقعية ما يتم التقرير عنه من معلومات. وهذا ما يبرر تمتع أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية بخصائص احترازية ترفض إستقبال بيانات مكرره (مثل إدخال فاتوره تجاربه مرتين)، وذلك عن طريق برمجه النظام المحاسبى بحيث يتم إدخال ما يعرف ب (Triggers) لحقل رقم الفاتوره يعمل على رفض الأرقام المتشابهه للفواتير . وهذا من شأنه زياده واقعية ما تصوره القوائم المالية للشركات الصناعية. حيث تأخذ العملية المدخله إلى النظام رقماً تسلسلياً يتم توليده إلكترونياً بواسطة النظام ، تنقل بياناتها من واقع المستندات المؤيده لها والتي تأخذ رقم التسلسل المعطى من النظام ليصار إلى حفظها في أرشيف المالية بعد إدخالها، الأمر الذي يسهل الرجوع إليها في حالة نشوب إختلافات حول طريقة إدخالها

. ومن ناحية أخرى فقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود ترتيب مسبق للمستندات المالية قبل إدخالها إلى النظام وذلك كأسلوب من الرقابة السابقة ، لتتم مطابقة مجاميعها مع مجاميع ما تم إدخاله إلى النظام للتأكد من عمليات الإدخال (كنوع من الرقابة اللاحقة) قبل رفعها إلى مدراء المالية المخولين بتحويلها إلى النظام.

2) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعالجة البيانات المحاسبية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية. حيث أظهرت النتائج أن عمليات نقل البيانات من المستندات المؤيده لها إلى وثائق الإدخال حسب التعليمات المتبعة يساهم في تحقيق درجة من الثقة بالمعلومات التي يتم التقرير عنها، وذلك لأن الإدخال غير المنظم يؤثر على سلامة ودقة المعلومات المدخلة وبالتالي ما تتم معالجته من بيانات. ولضمان معالجة سليمة للبيانات المدخلة ، وبالتالي جودة ما يتم التقرير عنه من خلال نظام المعلومات المستخدم، فقد أشارت النتائج إلى ان الشركات الصناعية الكويتية تعتمد إلى إخضاع أجهزتها وأنظمتها إلى صيانة دورية لضمان سلامة آليات وسبل المعالجة المستخدمة في النظام ،للتقرير عن معلومات ملائمة ينطوي محتواها الإعلامي على الموثوقية المرجوه . ولتحقيق هذه الغاية فقد أكدت النتائج أن الشركات الصناعية الكويتية تلجأ إلى إستخدام برمجيات جاهزة تتمتع بضوابط رقابية (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) من شأنها توفير حماية للعمليات المنفذه، فعلى سبيل المثال، فقد أشارت النتائج إلى أن الأنظمة المستخدمة توفر إمكانية تحديد أسم منفذ العملية لاعتماده كمرجع يمكن الرجوع إليه للتعرف إلى الكيفية التي تمت بها معالجة عملية ما، كما أكدت النتائج إلى ان الأنظمة المستخدمة في الشركات الصناعية الكويتية مصممة بطريقة مرنة وقادرة على حفظ البيانات والتأقلم مع المستجدات التي تفرزها البيئة المهنية التي تتعايش معها الانظمة، إذ يمكن تعديلها بما يتفق ومتطلبات المرحلة لتمثل المعلومات المستخرجة منها إلى تطلعات مستخدمي المعلومات المالية .

3) أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية وجودة القوائم المالية. حيث أظهرت النتائج ان الضوابط الرقابية المستخدمة في النظام مثل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) تساعد في التحقق واكتشاف الأخطاء عن طريق فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح ، كما أن الامتثال إلى الأنظمة المعمول بها والتي تضمن إدخال ومعالجة سليمة من شأنها أن تقلل من عنصر- المخاطرة الذي يكتنف استخدام المعلومات المستخرجة من أنظمة المعلومات المحاسبية، كما أكدت نتائج التحليل أن الشركات الصناعية الكويتية تسعى إلى إضفاء درجة من الجودة على ما يتم التقرير عنه من معلومات من خلال استخدام تقنية تلائم إحتياجات الشركة و تعتبر مرنة تستطيع استيعاب كل جديد يضمن التقرير عن معلومات بما يمثل الواقع الفعلي للشركة المستخدمة للنظام.

4) بينت نتائج التحليل وجود أثر لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الكويتية يعزى إلى العوامل الديموغرافية للمدققين الداخليين والمراقبين ومحلي النظم (العمر، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي)، حيث إن أعمار هذه الفئة تساعدهم في التعامل مع زملائهم من الموظفين ، سواء من حيث جمع المعلومات اللازمة أو من حيث استقطابهم لتطبيق آليه معينة أثناء تنفيذهم لأعمالهم لكونها تحد من التلاعب في البيانات المالية وبالتالي تحسين جودة مخرجات النظام المعمول به. كما أن المؤهل العلمي الذي يمتلكه المدقق الداخلي والمراقب المالية ومحلل النظم يشكل إطارا مفاهيميا متكاملًا من الناحية الفنية والمالية، يساعدهم في فهم الأساليب المنطقية والحسابية التي يقوم بها النظام ومعرفة فيما إذا كانت تتسق ومضامين القوانين والتشريعات المحاسبية المعمول بها، الأمر الذي يؤدي إلى فرض سيطره على عمليات الإدخال والمعالجة ، للحصول على مخرجات ملائمة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها لبناء القرارات المختلفة. كما أن خبرة (المدقق الداخلي، والمراقب، والمحلل) والمستمد من انخراطهم في مجالات متعددة داخل الشركة ، تساعدهم في اكتساب معرفه فنية تؤهلهم لاختيار نظم المعلومات المحاسبية الأكثر ملاءمة للنشاط، كما تساعدهم في وضع الطرق الرقابية (العد اليدوي ومقارنته بما تم إدخاله ، المطابقات، المجاميع) التي تضمن إدخال بيانات محاسبية تعكس الواقع الفعلي للعمليات الاقتصادية ،

كما تساعدهم في إتباع أفضل الطرق لإختبار صحة عمل النظام مثل (طريقة نظام الاختبار المتكامل ، رقابة إعادة التشغيل) ، حيث إن هذه الإختبارات تساهم في إضفاء نوع من الثقة على ما يتم تنفيذه من مهام أثناء معالجة العمليات الإقتصادية ، وبالتالي إمكانية تحديد الحركات المالية التي لا يمثل مضمونها إلى القوانين والتشريعات المعمول بها. هذا بالإضافة إلى أن المستوى الوظيفي الذي يحتله المدقق الداخلي والمراقب ومحللو النظم يلعب دوراً لا يستهان به في تحديد وفرض الممارسات الأكثر ملاءمة لطبيعة النشاط ، نظراً لإدارتهم إلى مجموعة من الموظفين الأمر الذي يساعدهم في الحصول على نظره أكثر شمولية عن مجريات الأحداث ، بعكس الموظفين الذين توكل إليهم مهام تنفيذ حيثه معينة في الدائرة المالية أو غيره. وبالتالي فإن المستوى الوظيفي يزيد من نطاق إطلاع المدقق المسؤول، الأمر الذي يزيد من كفاءته المهنية وبالتالي تحقيق المنفعة من النظم المستخدمة. ومن ناحية أخرى فقد أشارت نتائج التحليل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس على جودة القوائم المالية ، حيث إن جنس مستخدم النظام لا يمكن النظر إليه كمتغير مؤثر على جودة القوائم المالية، نظراً لاحتكام هذه الأنظمة إلى مجموعة من الأنظمة والضوابط الواجب تنفيذها بغض النظر عن جنس المستخدم.

5) بينت نتائج التحليل بأن الإدارات المختلفة للشركات الصناعية المبحوثة تحاول تحقيق الملاءمة وضمان جودة ما يتم التقرير عنه من معلومات محاسبية، حيث بينت النتائج عدم وجود تشكيك إداري بمضمون المعلومات التي يتم التقرير عنها، مما يعني بالضرورة إقتناع الإدارة بضرورة استعاب التقنيات الفنية الجديدة (الرقابة على التطبيقات)، والتي من شأنها ضبط التلاعبات في البيانات التي يتم التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، كما بينت نتائج التحليل بأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية ساهم في تقليل تدخل العنصر- البشري في تسجيل وقياس العمليات الأمر الذي ساهم في زيادة جودة ما يتم التقرير عنه من معلومات ، حيث أصبحت عمليات القياس تتم بطريقة إلكترونية لا يستطيع مدخل البيانات التلاعب فيها ، نظراً لقلّة معرفته الفنية وعدم توفر الصلاحيات التي تخوله بالدخول إلى مواقع البرامج المشغله لنظام المعلومات المحاسبي .

كما بينت النتائج أنه في ظل وجود الرقابة السابقة على مدخلات النظام (مثل المجاميع ، ترتيب البيانات يدوياً) وقلّة المعرفة الفنية لمُدخل البيانات ، أنخفضت فرص إرتكاب الأخطاء المتعمده. كما بينت نتائج التحليل أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحقيق الملاءمة وذلك من خلال التقرير عن معلومات تسبق توقيت اتخاذ القرارات بشئ بسيط يكاد لا يذكر في بعض الأحيان، الأمر الذي يساعد على بناء قرارات يستند مضمونها إلى أحدث ما تم قياصة من عمليات اقتصادية. كما بينت نتائج التحليل أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية ساهم في زيادة الرضى لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية، نظراً لسرعة النظام في معالجة البيانات والتقرير عنها عند ظهور الحاجة إليها، مما يعني ضمناً ملاءمة ما يتم التقرير عنه من معلومات لاحتياجاتهم خاصة في ظل وجود أساليب رقابية (الرقابة العامة، رقابة التطبيقات) والتي تضمن إضفاء شئ من الشفافية على المعلومات المنتجة، الأمر الذي يساعد في تخفيض عنصر المخاطره التي تتضمنها القرارات المستقبلية.

6) بينت نتائج التحليل أن انظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات الصناعية توفر خصائص (Password) وآليات (إعطاء صلاحيات محددة لمُدخل البيانات) تضمن خلو النظام من أي تحيز في عمليات القياس ، أي انها تضمن عدم إسقاط أية اعتبارات مهمة من التقارير بناء على رغبة مستخرجها ، مما يؤكد اكتمال المعلومات التي يتم التقرير عنها ، أي ان هذه المعلومات تمثل الواقع الفعلي للأحداث الاقتصادية التي تقيسها ، لكونها يعيده عن أية تعديلات قد يلجأ إليها مستخرج المعلومة لتجميل صورتها أمام مستخدميها ، وبالتالي الظهور أمامهم (الإدارة) بالصورة الحسنة.

3-6 التوصيات

1- ضرورة تفعيل استخدام نظم المعلومات المحاسبية لتشمل الأنشطة التشغيلية والتكاليفه بالإضافة إلى استخدامها لغايات تنفيذ العمل المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية، نظراً لقدرتها على معالجة وحفظ كم هائل من المعلومات، التي يمكن الاعتماد عليها لبناء قرارات يمثل مضمونها إلى أهداف الشركة ككل، نظراً لملاءمتها ومثيلها الصادق الذي يعزى إلى الأساليب الرقابية التي تحكم إدخال ومعالجة البيانات المدخلة.

2- العمل على إثراء المخزون المعرفي لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الكويتية ، بحيث يتم تعريفهم بجميع إمكانيات النظام لزيادة المنفعة المتوخاه منه ، وخاصة أن استخدامه يشير إلى التضحية بموارد اقتصاديه كالنقد والموارد البشرية التي كانت موجوده في ظل استخدام الأنظمة اليدوية. مما يعني ضرورة زيادة الاهتمام بألية تطوير وتنفيذ هذه النظم.

3- ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، لتعديل عمل النظام إستناداً إليها لضمان توصيل معلومات تمتاز بواقعيتها وملاءمتها لصناع القرارات في الشركات الصناعية الكويتية. حيث يمكن عقد دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الإطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال المهنة.

4- ضرورة الاهتمام بوضع سياسات وإجراءات يتم التعامل معها عند إدخال البيانات المحاسبية إلى أنظمة المعلومات (مثل العد اليدوي للمعاملات ، ترتيب المعاملات حسب طبيعتها ، فاتورة إشعار مدين أو دائن، كلمة مرور ، تحديد صلاحيات الإدخال) ، وأخرى تفرض نوعاً من السيطرة على عمليات المعالجة داخل النظام وذلك لإيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية (بكافة نظمه الفرعية) والأقسام المستخدمة للبيانات التي يتم التقرير عنها بموجبه، حيث يساعد التناغم والتكامل في أداء الأنشطة في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على المعلومات من قبل المستخدمين.

5- توعية إدارات الشركات باستخدام طرق متطورة لحماية نظامها المحاسبي (طريقة نظام الإختبار المتكامل، طريقة إعادة التشغيل، طريقة التتبع) وبالتالي الحفاظ على خصوصية المتعاملين مع الشركة، وبالتالي زيادة ثقتهم بها وبمخرجات نظامها المحوسب، لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتحديث أنظمتها المحوسبة وفقاً لها.

6- توعية إدارات الشركات بضرورة استخدام البرمجيات المرنة أي القابلة للتطوير والتأقلم مع التغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بالشركة ، لضمان التقرير عن معلومات صادقة وملائمة ترتقي إلى تطلعات واحتياجات مستخدميها.

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- (1) أبو حمام ماجد، (2009)، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ص 54-55.
- (2) أبو خضرة ، حسام، (2003)، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الفرقان للنشر- والتوزيع ، الطبعة الاولى ، العبدلي ، الاردن ، ص 168.
- (3) أحمد، حسين،(2004)، "نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 47.
- (4) البحيصي- عصام،(2009)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ص 23.
- (5) برهان محمد، و رحو غازي ، (2003)، "نظم المعلومات المحوسبة"، دار المناهج للنشر- والتوزيع، عمان، الأردن، ص78.
- (6) بورصة الكويت للاوراق المالية ، متوفر الكترونياً
<http://www.kuwaitse.com/PORTAL/A/Stock/Companies.aspx>, accessed on 17/3/2012.
- (7) جربوع، يوسف، (2007)، "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمه العامه في فلسطين - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة-"،مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 3، ص 507-555.

- 8) جربوع، يوسف، و حلس سالم، (2006)، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، غزة فلسطين، ص123
- 9) جربوع، يوسف،(2006)، " تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة"، مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية 2006 ، ص 132
- 10) جمعة ، أحمد ، و العرييد ، عصام ، والزعبي ، زياد ،(2003)، " نظم المعلومات المحاسبية : مدخل تطبيقي معاصر"، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ص 14 .
- 11) جمعة، احمد و خليل، عطا الله، (2002)، "معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة آفاق جديدة، جامعة المنوفية، العدد الأول ، ص 275.
- 12) جوزيف، أودونيل، (2004)، " تقنية المعلومات في التعليم المحاسبي"، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص121
- 13) الحسبان عطاالله،(2008)، " مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد 14 ، العدد الأول ، ص 242
- 14) الحفناوي، محمد، (2006)، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر- والتوزيع، عمان، الأردن، ص51،55.
- 15) الحكيم سليم،(2010)، " إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي- الجهاز المركزي للرقابة المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول، ص 563-592.
- 16) حماد، طارق،(2005)، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، الجزء الاول، الإسكندرية ، ص 79

17) الخطيب، خالد، (2008)، "أثر استخدام تكنولوجيا الحاسوب في تطوير النظم المحاسبية"، المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (جامعة فيلادلفيا) : قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين - التحديات، الفرص، الآفاق، مكتبة المجتمع العربي للنشر- والتوزيع، عمان : الأردن، ص 11، 10، 12

18) الدلاهمة، سليمان مصطفى (2008)، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص 22، 33، 40-45،

19) الدهراوي، كمال الدين، (2004)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 13.

20) دهمش، نعيم، وعفاف أبو زر، (2004)، "التعليم المحاسبي باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الأردنية"، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة، المحاسبة في عصر- المعلوماتية، واقع وتحديات، جامعة مؤتة، عمان، الأردن، ص 92.

21) الراوي، حكمت، (2004)، "نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة"، دار الثقافة للنشر- والتوزيع، عمان، الأردن، ص 61.

22) الرعود، محمد، (2004)، "أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على فعالية الرقابة الإدارية في القطاع العام الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن، ص 34

23) الرويلي، أنور عنان، (2004)، "أثر السمات الشخصية في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة المركزية للإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 34 .

24) الزعانين علا، (2007)، "أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 30، 34-35

- (25) السقا ، زياد ، و الهبواقي ، قاسم ، (2003) ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء - جامعة الموصل ، العراق ص ص 16 - 17 .
- (26) الشريف، حريه، (2006)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- (27) الصغير، فتح الله،(2005)،" دور نظم المعلومات المحاسبية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص28.
- (28) العبيدي فاطمة، (2012)، مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية التدقيق في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- (29) علي، عبد الوهاب نصر-،(2004)، "مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، الدار الجامعيه ، الإسكندرية ، مصر، ص 37 .
- (30) قاسم عبد الرزاق،(2004)،" تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص68.
- (31) القاضي حسين ، و حمدان مأمون،(2000)، "المحاسبة الدولية"، الدار العلمية الدولية،الأردن ، ص 200
- (32) قاعود ، عدنان ، (2007) ، "دراسة و تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة"،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين.
- (33) كلبونة ، أحمد و زريقات ، قاسم و زريقات ، عمر وسلامة ، رأفت (2011) ، " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية الأردنية" ، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر- العدد الثاني، غزة فلسطين ص 1465-1447 .

- (34) كيسو ، دونالد و جيري ، ويجانددت ، تعريب حامد ، أحمد ، (2005) ، "المحاسبة المتوسطة" ، الطبعة العربية الثانية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 69.
- (35) الليثي ، فؤاد محمد (2003) ، " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، نظرية المحاسبة " ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ، ص 181-189 .
- (36) مبارك، حمد لله، (2004)، "تكنولوجيا المعلومات وآثارها على الإستراتيجية والهيكل التنظيمي والأداء: دراسة تحليلية لشركات التأمين الأردنية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ، ص 50، 52، 73، 76 .
- (37) محسن ، محمد ،(2008)، "مدى إلتزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، ص 47-48.
- (38) محمد عز الدين،(2007) " دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الأقتصاد الإسلامي" ،مقالة علمية قدمت في المؤتمر العالمي السابع للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، المملكة العربية السعودية ، متوفر إلكترونياً على iei.kau.edu.sa/show_Res.aspx?site_ID=121&LNG=AR&RN=56908, accessed on 21/11/2012, P 310.
- (39) مشهور ، احمد ،(2002)، " انظمة المعلومات المحاسبية "،دار وائل للنشر- ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، ص 85
- (40) مطر، محمد،(2004)، " دور المحاسب الإداري في القرارات" ، مجلة المحاسب القانوني العربي،العدد 1 ، ص 120 .

41) مفتاح صالح ، و معارفي فريدة ، (2010) ، " متطلبات سوق الاوراق المالية - دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها "، جامعة محمد خيضر-، الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، ص ص 181 - 194 .

42) ميده ، ابراهيم ، (2009) ، "العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية - دراسة ميدانية على الشركات الاردنية الصناعية - "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الاول ، ص ص 525 - 552 ، 537.

44) ناعسة، محمد (2009) ،أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، العدد 2، المجلد 5.

45) هلاي حسين ، (2004) ، " تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية"، ندوة الدعم المؤسسي- والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة المصرية ، شرم الشيخ - مصر ، ص 12.

46) وادي رشدي ، و غنيم ماهر، (2007) ، " مدى جودة المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في بلديات محافظة غزة"،مجلة جامعة الأقصى-، المجلد الحادي عشر-، العدد الثاني ، غزة فلسطين.

- 1) Almutairi, Helail and subramanian, Girish H. (2005), An Empirical Application of the Delone and Mclean Model in the Kuwaiti Private Sector, Journal of Computer Information system,Vol.45,No.3,P113.
- 2) Ariwa E. , & Eseimokuhom K.,(2008),” Financial Informatics Enterprise And Audit Risk In Developing Economy “, Journal of Yasar University , Vol. 11, Iss. 3, P 1509-1533, Nigeria ,
- 3) Barry E. Cushing & Romney B. Martshall,(2002), Accounting Information Systems, 6ed, Newyork, Addison Westey Pub., P. 6.
- 4) Deborah Beard,&Wen Joseph,(2007),” Reducing The Threat Levels for Accounting Information Systems Challenges for Management ,Accountants,Auditors, and Academicians, The CPA Journal – On Line- , Available at www.nysscpa.org/cpajournal/2007/507/essentials/p34.htm, accessed on 29/8/2012.
- 5) Gelinas, J. Sutton, S. And Oram A.,(2002),” Accouting Information Systems, Southwestern, Ohio, USA, P. 2.
- 6) Jessup, L. & Valacich, J. (2003). Information Systems Today, Prentice Hall , New Jersey, USA , P 46.
- 7) Laudon, C. Kenneth and Jane P. Laudon. (2002). Management Information. (7th ed.). Prentice – Hall, New Jersey, USA,P 58, 145,170
- 8) Malhotra, N. K. (2004), Marketing research, New Jersey: Prentice Hall, p 268.

9) Noor Azizi Ismail, and Malcolm King, (2007), “ Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysian Manufacturing Firms “ , Journal of Information Systems and Small Business, Vol.1, No1-2, PP1-20.

10) Salehi M., & Abdipour A., (2011),” A Study of the Barriers of Implementation of Accounting Information System : Case of Listed Companies In Tehran Stock Exchange”, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol.2, Iss.2, P. 76-85, Iran,

11) Wongsim Manirath, & Gao Jing, (2011),),” Exploring Information Quality In Accounting Information Systems Adoption”, IBIMA Publishing, Vol.2011, Article ID 683574, 12 pages, on Line Available at, www.ibimapublishing.com/journals/CIBIMA/2011/683574/683574.pdf, accessed on 13/11/2012.

الملاحق

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

الإستبانة

السادة الأفاضل ، تحية طيبة وبعد،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

" اثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية"

وذلك إستكمالاً لمتطلبا الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، لذا أرجو منكم التكرم بتعبئة هذه الإستبانة دون تحيز لخدمة البحث العلمي، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامه لخدمة أهدافها فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

التاريخ / / 2012م

الباحث

نايف جحيش النصافي

أولاً/ متطلبات ملء الإستبانة:-

يرجى التكرم بوضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة التي ترونها سيادتكم متوافقة مع

حال شركتكم الموقرة.

ثانيا/ البيانات الشخصية:

الجنس ذكر أنثى

العمر أقل من 31 سنة 31-40 سنة

41-50 سنة 51-60 سنة

المؤهل العلمي بكالوريوس دبلوم عالي

ماجستير دكتوراه

سنوات الخبرة اقل من 5 سنوات 5 سنوات وأقل من 10 سنوات

10 سنوات وأقل من 15 سنوات 15 سنة فما فوق

المستوى الوظيفي مدقق داخلي مراقب مالي محلل نظم

ثالثاً/ فقرات الإستبانة :

التسلسل	الاسئلة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة
المتغيرات المستقلة (نظم المعلومات المحاسبية) اولاً : إدخال البيانات المحاسبية						
1	تراجع المعاملة الإقتصادية من قبل المسؤولين في الدائرة المالية تمهيداً لإدخالها على نظام المعلومات المحاسبي.					
2	يتم الإستعانة بمدراء الدائرة المالية لتوجيه القيود المحاسبية عند إدخالها إلى النظام.					
3	تُرحل القيود المحاسبية إلى النظام المحاسبي من قبل مدراء الدائرة المالية.					
4	تتوفر آلية في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم تساعد في رفض المعلومات المدخلة أكثر من مرة.					
5	يتم توليد رقماً إلكترونياً من قبل النظام يميز المعاملات الإقتصادية عن بعضها البعض.					
6	تنقل البيانات من واقع المستندات المؤيدة لها إلى وثائق الإدخال المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي حسب التعليمات الموجودة.					
7	تتعرض المدخلات بعد ترحيلها إلى النظام إلى تعديل نتيجة التدخل من قبل مستخدمي النظام.					

					8	يتم ترتيب المعاملات الإقتصادية يدوياً قبل الإدخال لنظام المعلومات المحاسبي.
					9	تجرى عملية مطابقة بين المجاميع المسجلة يدوياً والمسجلة إلكترونياً بعد الإنتهاء من عملية الإدخال.
ثانياً : معالجة البيانات المحاسبية						
					10	يتم نقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة حسب التعليمات المتبعة.
					11	يتم صيانة أجهزة الحاسب الآلي بصورة مستمرة لضمان دقة ما يتم إستخراجة من معلومات محاسبية.
					12	تعتبر أنظمة التشغيل المستخدمة في الشركة محمية من التدخل الخارجي (الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى النظام).
					13	تستخدم الشركة برمجيات متطورة لمعالجة البيانات المدخلة إلى النظام.
					14	يتم تحديد أسم مستخدم النظام عند تنفيذ عمليات المعالجة.
					15	التقنية المستخدمة في عمليات المعالجة تساهم في توفير معلومات دقيقة.
					16	توفر الضوابط الرقابية المستخدمة في عمليات التشغيل (مثل المجاميع ، المطابقات، العمليات الحسابية المزدوجة) حماية للبرمجيات المستخدمة.

				توفر التقنية المستخدمة في نظام التشغيل الإمكانية لتخزين ما يتم معالجته من البيانات لفترات طويلة.	17
				آلية المعالجة المستخدمة تعتبر مرنة لدرجة أنها تستوعب التغيرات المهنية (التحديث على معايير المحاسبة والقوانين المعمول بها) .	18
				يسمح نظام المعلومات المحاسبي بمعالجة كم هائل من العمليات المحاسبية	19
ثالثاً : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي					
				تقلل المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة النظام المستخدم عنصر المخاطرة أمام متخذي القرارات.	20
				توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية التحقق من المعلومات قبل التقرير عنها.	21
				توفر التقنية المستخدمة في النظام إمكانية إكتشاف الأخطاء قبل التقرير عن المعلومات.	22
				يتم توثيق المعلومات في ملفات خاصة للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	23
				يتم فحص المجاميع للعمليات المنوي التقرير عنها للتأكد من أن ما سيتم التقرير عنه صحيح.	24
				التقنية المستخدمة في النظام تسمح بتنفيذ خدمات جديدة متطورة عند الطلب.	25
				الضوابط الرقابية المستخدمة في النظام تضمن دقة ما يتم التقرير عنه من معلومات	26

المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

أولاً : الملائمة

					27	تساعد مخرجات النظام المستخدم على توقع نتائج مستقبلية تنفيذ متخذي القرارات.
					28	تساعد تقنية النظام المستخدم في إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.
					29	لايوجد تشكيك من قبل الإدارة في جودة مخرجات النظام .
					30	إزداد رضى مستخدمي المعلومات المحاسبية عن سرعة ورود المعلومة في ظل إستخدام النظام المعمول به.
					31	قلل نظام المعلومات المستخدم من فرص إرتكاب الأخطاء المتعمدة.
					32	قلل نظام المعلومات المستخدم من الحيز الفردي في عمليات القياس .

ثانياً : الموثوقية

					33	تعتبر مخرجات النظام المستخدم على درجة عالية من التطابق مع الظواهر الإقتصادية المراد التعبير عنها في التقارير المالية.
					34	تخلو مخرجات النظام المستخدم من التحيز في عمليات القياس المقصود(عدم إكمال العمليات).
					35	تخلو معلومات النظام من التحيز في عمليات القياس غير المقصود(إسقاط أي إعتبارات مهمة من التقارير).

					36	تمتاز مخرجات النظام المعمول به بتصوير حقائق صادقة دون حذف أو إستثناء تساعد الإدارة في بناء قرارات رشيدة.
					37	تمثل أسس القياس العلمي للعمليات الإقتصادية في النظام المستخدم إلى المعايير المحاسبية المعمول بها في الكويت .